موجز

اقتصاد

الولايات المتحدة

تُظهر بالتيمور وموانئ أخرى أميركية الدور
المتزايد للتجارة في الاقتصاد الأميركي

WALLENIUS

يقول مثل يتناقله علماء الاقتصاد إنه عندما تعطس الولايات المتحدة، تصاب بقية دول العالم بالزكام.

يعود الفضل في ثلث التوسع الاقتصادي العالمي الذي حدث بين عام 1995 وعام 2005، إلى الولايات المتحدة بصورة مباشرة، وذلك استناداً إلى المجلس المعني بالقدرة التنافسية غير الربحي. ويضيف أن واردات الأميركية المحلقة بين عام 1983 وعام 2004 أضافت نسبة قدرها 20 بالمئة تقريباً إلى زيادة الصادرات في العالم.

ويقول تقرير نشرته دائرة الأبحاث في الكونغرس ،(CRS) "إن الدول النامية تسبب في حدوث حصة متزايدة في الصادرات الأميركية، مقدارها 32.8 بالمئة في عام 1985 مقابل 47.0 بالمئة في عام 2006. ويعود إلى الدول النامية حصول نسبة تبلغ 34.5 بالمئة من الواردات الأميركية في عام 1985 مقابل 54.7 بالمئة في عام 2006."

وقد سار الاقتصاد الأميركي بثبات ملحوظ في أوائل القرن الواحد والعشرين، وكأنه سيارة متينة تسير بقوة دفع العجلات الأربع تجتاز أرضاً وعرة، حتى وعندما كان يصطدم ببعض الصخور الكبير مثل: انهيار لسوق الأسهم، وهجمات إرهابية، وخوض حربين في العراق وأفغانستان، وفضائح في حسابات شركات مساهمة، وتدمير واسع أحدثه إعصار، وارتفاع كبير في أسعار الطاقة، وتقهقر في قيمة العقارات.

في أعقاب الركود الاقتصادي المعتدل الذي حدث خلال الفترة الممتدة من آذار/مارس إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2001، استأنف الاقتصاد توسعه وحقق متوسط نمو قدره 2.9 بالمئة خلال الفترة 2006-2002، بينما بقيت

معدلات تضخم الأسعار، والبطالة، والفائدة منخفضة نسبياً.

ولا يزال لدى الولايات المتحدة وفق مختلف المقاييس، أكبر اقتصاد منتج، وتنافسي، ومؤثر في العالم. ورغم ذلك، فقد أصبح الاقتصاد الأميركي يتأثر هو نفسه بشكل متزايد بالاقتصادات النشيطة في الخارج. وهو يواجه تحديات في الوطن في خارجه.

ولكن ماذا نعني بالاقتصاد الأميركي على أية حال؟

السلع والخدمات

يتألف الاقتصاد القومي من إنتاج أي بلد من السلع والخدمات. ويقيس إجمالي الناتج المحلي الحقيقي(GDP) حصيلة ما تنتجه اليد العاملة والممتلكات في الولايات المتحدة.

يستخدم العمال رأس المال والموارد الطبيعية لإنتاج السلع والخدمات. أما الموارد الطبيعية فهي تلك التي يزودها كوكب الأرض مثل: الهواء، والمياه، والأشجار، والفحم، والتربة.

يشمل رأس المال الرأسمال المال المادي مثل: الأدوات، والآلات، والتكنولوجيا (العالية والمنخفضة). ويشمل الملكية الفكرية مثل: حقوق النشر، وبراءات الاختراع، والماركات المسجلة التجارية. كما يتضمن رأس المال البشري مثل: التدريب، والمهارات، والخبرات.

بموجب مقاييس متعددة، تملك الولايات المتحدة نسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم. تكافؤ القوة الشرائية هو نسبة التحويل إلى عملة مشتركة تعادل القوة الشرائية لعملات مختلفة.

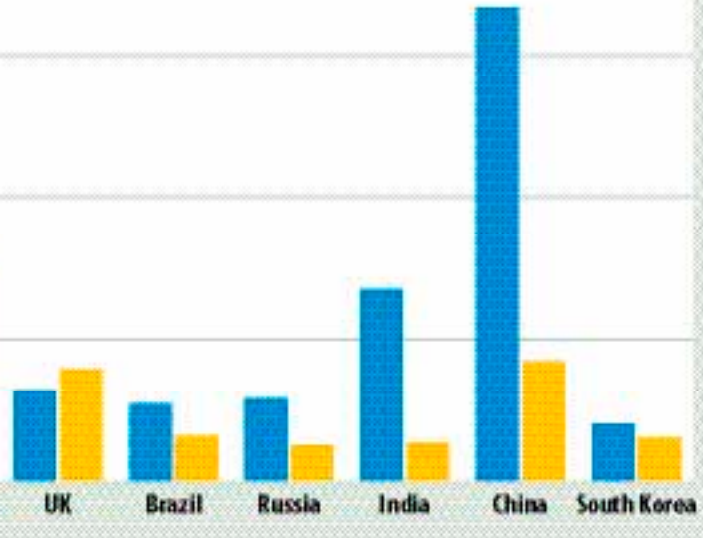

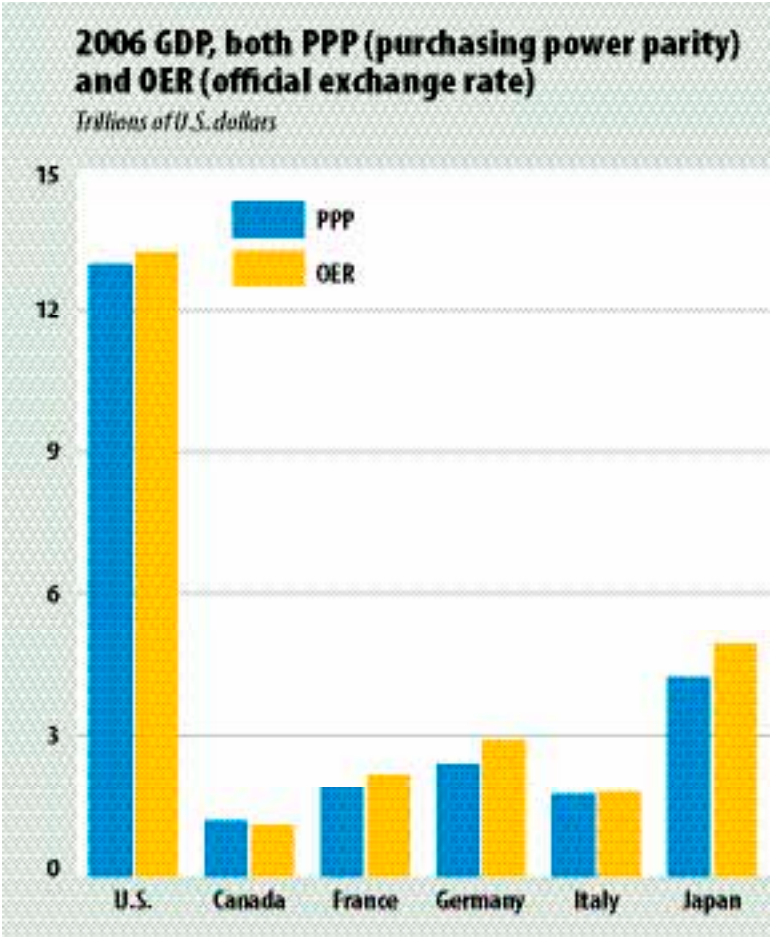
2006 GDP, both PPP (purchasing power parity) and OER (official exchange rate)
Trillions of U.S. dollars
15
12
9
6
3
0
PPP
OER
U.S.
Canada
France
Germany
Italy
Japan

تأتي معظم الموارد الطبيعية في الولايات المتحدة من الأراضي ذات الملكية الخاصة التي يملكها الأفراد أو الشركات أو المستأجرة من الحكومات على المستوى القومي ومستوى الولايات. تضع الحكومات القواعد لاستخدام الموارد الطبيعية، مثل السيطرة على التلوث.

الولايات المتحدة غنية بالموارد المعدنية، على الرغم من أنها قد تخطت بالفعل نقطة ذروة الإنتاج بالنسبة لبعضها، بما في ذلك النفط. وتملك تربة خصبة جداً للزراعة ومناخ معتدل. شواطئها واسعة ومترامية الأطراف وتقع على المحيطين الأطلسي والهادئ وخليج المكسيك. تتدفق الأنهار من مسافات بعيدة داخل القارة وتوفر البحيرات الكبرى الخمس على الحدود مع كندا إمكانيات إضافية للشحن. تجمع الممرات المائية الواسعة النطاق، والسكك الحديدية، والطرق السريعة، والنقل الجوي الولايات الخمسين الفردية ضمن وحدة اقتصادية واحدة.

يملك الأفراد أو الشركات معظم التكنولوجيا ورأس المال المادي الآخر في الولايات المتحدة. اقتصاد الولايات المتحدة غني بنوع خاص في مجال تكنولوجيا المعلومات، المسؤولة عن تحقيق مكاسب رئيسية في الإنتاجية على مدى العقد الماضي. تضع الحكومة القواعد الخاصة بالشراء، والبيع، واستخدام رأس المال.

يملك الأفراد والشركات والجامعات ومؤسسات الأبحاث الأخرى حقوق الملكية الفكرية. تقدر سرقة الأفلام والأقراص المدمجة للموسيقى والبرمجيات المحمية بحقوق نشر أميركية، فضلاً عن التصاميم المحمية ببراءات اختراع، بمليارات الدولارات سنوياً في جميع أنحاء العالم.

ومنذ قيام الولايات المتحدة بإلغاء الرق إبان الحرب الأهلية في عام 1863،

أصبح جميع العمال الأميركيين مالكين لعملهم الخاص ولهم حرية بيعه لأصحاب العمل مقابل أجر أو العمل لأنفسهم، أي التوظيف الذاتي. وتحدد الحكومات القواعد التي تنظم التوظيف واستخدام العمال.

لإنتاج السلع والخدمات، يقوم المدراء في مؤسسات الأعمال بتنظيم وتوجيه العمال، ورأس المال، والموارد الطبيعية استجابة لمؤشرات السوق. في هيكلية من الأعمال التقليدية، وتعمل الإدارة من خلال التسلسل القيادي الذي يبدأ من الأعلى إلى الأسفل. ففي مصنع نموذجي، على سبيل المثال، تنساب السلطة من الرئيس التنفيذي، الذي يهدف إلى تشغيل الشركة الكاملة بكفاءة، وثم من خلال مستويات الإدارة الأدنى مرتبة وصولاً إلى رئيس العمال في ورشة الإنتاج.

تستخدم بعض شركات الأعمال تنظيما أكثر مرونة، خاصة في صناعة التكنولوجيا العالية حيث يقوم العمال المهرة بتطوير، وتعديل، وتصميم المنتجات وفق الطلب بسرعة. وقد عملت هذه الشركات على "تسطيح" منظماتها، وتخفيض عدد المدراء وتفويض المزيد من المسؤوليات لفرق العمال المتعددة الاختصاصات. وفي كثير من الأحيان تتشكل الفرق لتنفيذ مشروع معين ومن ثم تحل هذه الفرق عند اكتمال المشروع، بحيث ينتقل أعضاء الفريق إلى العمل على تحديات جديدة مع مجموعات أخرى.

إذاً، ماذا ينتج اقتصاد الولايات المتحدة في الواقع؟

اقتصاد الخدمات

مثلت الخدمات التي أنتجتها الصناعة الخاصة 67.8 بالمئة من الناتج المحلي

لا تزال الزراعة تُشكِّل جزءاً هاماً من اقتصاد الولايات المتحدة

الإجمالي الأميركي (GDP) في عام 2006 ، حيث تصدرت العقارات والخدمات المالية ، مثل الخدمات المصرفية ، والتأمين ، والاستثمار قائمة المنتجات. بعض الفئات الأخرى من الخدمات هي مبيعات الجملة والتجزئة ، والنقل ، والعناية الصحية ، والخدمات القانونية والعلمية والإدارية ، والتعليم ، والفنون ، والترفيه ، والتسلية ، والخدمات الفندقية وأماكن الإقامة الأخرى ، والمطاعم ، والحانات ، وغيرها من الخدمات الغذائية والمشروبات.

ويمثل إنتاج السلع نسبة 19.8 من الناتج المحلي الإجمالي ؛ حيث يمثل التصنيع ، مثل أجهزة الكمبيوتر ، والسيارات ، والطائرات والآلات 12.1 بالمئة ، والبناء 4.9 بالمئة ، والتنقيب عن النفط والغاز وعمليات التعدين الأخرى 1.9 بالمئة ، والزراعة أقل من 1 بالمئة.

2006 GDP value added by industry

Percent

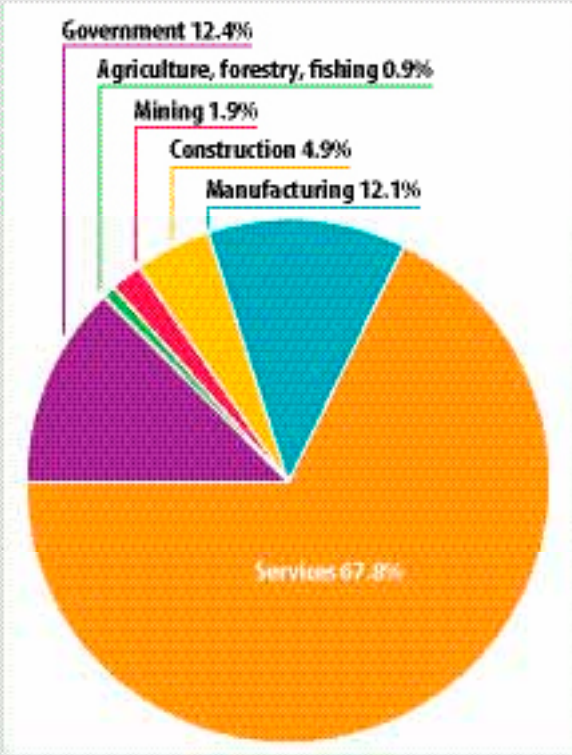

تمثل خدمات كالصناعة المصرفية، ومبيعات التجزئة، والنقل، والعناية الصحية ثلثي قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

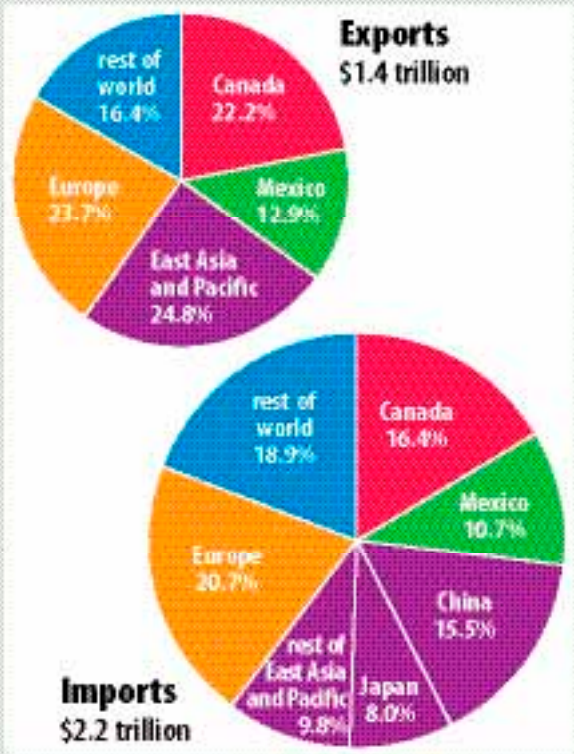

في حين تحافظ الولايات المتحدة على فائض تجاري في الخدمات، فهي تقع في عجز كبير في تجارة السلع المصنعة.

وشكلت الحكومات الفدرالية والمحلية وحكومات الولايات النسبة المتبقية وهي 12.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

والقطاعات الأسرع توسعاً هي الخدمات المالية ، والخدمات المهنية والعلمية والتكنولوجية ، وتصنيع السلع المعمرة ، وخاصة أجهزة الكمبيوتر والمنتجات الإلكترونية ، وكذلك الأمر بالنسبة للعقارات والرعاية الصحية.

أما القطاعات التي انخفضت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي فهي قطاعات الزراعة والتعدين وبعض الأنواع الأخرى من الصناعات مثل المنسوجات. "وقد بدأت الصناعة القائمة على السلع المنخفضة القيمة تختفي من الولايات المتحدة وتنتقل إلى البلدان النامية حيث يمكن القيام بالتصنيع الروتيني بكلفة متدنية" ، كما يقول المجلس المعني بالقدرة التنافسية.

ومع ذلك ، لا تزال الولايات المتحدة أول دولة مصنّعة في العالم ، وتنتج مصانعها سلعاً بلغت قيمتها 1.49 تريليون دولار في عام 2005 ، أي 8.5 أضعاف المستوى في البلد الذي يليها ، اليابان. وتأتي قيمة الإنتاج الزراعي الأميركي بعد الصين والهند فقط.

فعلى الرغم من أن الزراعة لديها الآن حصة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي ، يبقى المزارعون قوة اقتصادية وسياسية نافذة. إذ في بلغت عام 2002 ، القيمة السوقية للإنتاج الزراعي في الولايات المتحدة أكثر من 200 بليون دولار ، بما في ذلك 45 بليون دولار للمواشي والعجول ، وحوالي 40 بليون دولار للحبوب ، مثل الذرة والقمح وبزور الزيت مثل فول الصويا ، وحوالي 24 بليون دولار للطيور والبيض ، و20 بليون دولار للحليب ومنتجات الألبان الأخرى ، و12 بليون دولار للخنازير.

يمثل البناء نسبة تقرب من 5 بالمئة من الاقتصاد الأميركي. هنا يقوم عامل بتركيب أنبوب في محطة بنزين قيد الإنشاء في ولاية جورجيا.

ومع أن الولايات المتحدة لديها أكثر من مليوني مزرعة ، فإن عدد صغير نسبياً من الشركات الزراعية الكبرى تسيطر على السوق ، إذ إن 1.6 بالمئة من المزارع في عام 2002 كانت مسؤولة عن نصف المجموع الكلي للمبيعات.

وعلى الرغم من عجزها التجاري الإجمالي ، فإن الولايات المتحدة لديها فائض في مجال الزراعة. كان من المتوقع أن تكون قيمة الصادرات الزراعية الأميركية في عام 2007 بقيمة 78 بليون دولار ، مع ذهاب أكبر حصة منها إلى البلدان الآسيوية ، رغم أن كندا والمكسيك تمثلان أكبر حصة من نسبة النمو الأخير في الصادرات الزراعية. يتم تصدير حوالي ربع الإنتاج الزراعي للولايات المتحدة.

وتحتفظ الولايات المتحدة أيضاً بفائض تجاري في الخدمات ، حيث بلغ 79.7 بليون دولار في عام 2006. كانت أكبر فئة تصدير للخدمات الأميركية هي سفر الأجانب إلى الولايات المتحدة ، التي بلغت قيمتها 85.8 بليون دولار في ذلك العام.

في المقابل ، فإن الولايات المتحدة تعاني من عجز كبير ومتزايد في تجارة السلع والبضائع. ففي حين أن الولايات المتحدة كانت قد صدرت سلعاً بأكثر من تريليون دولار في عام 2006 ، لكنها استوردت بمبلغ تزيد قيمته عن 1.8 تريليون دولار.

وقد فاقت واردات السيارات وقطع غيار السيارات خلال تلك السنة غيرها من الواردات بنسبة كبيرة حيث بلغت قيمتها 211.9 بليون دولار والنفط الخام بلغت قيمته 225.2 بليون دولار. وكانت المصادر الأولى لواردات الولايات المتحدة كل من كندا ، الصين ، والمكسيك ، اليابان ، وألمانيا.

وقد تصدرت الصادرات الأميركية في عام 2006 ، السيارات وقطع غيار السيارات ، وشبه الموصلات الإلكترونية والطائرات المدنية. وكانت الوجهات الأولى للصادرات

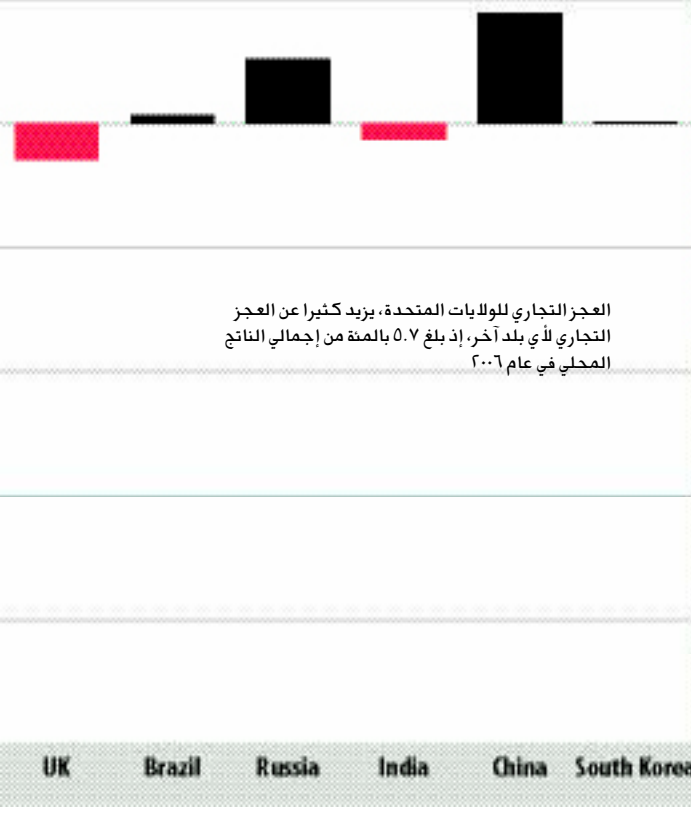

العجز التجاري للولايات المتحدة، يزيد كثيرا عن العجز التجاري لأي بلد آخر، إذ بلغ ٥.٧ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦

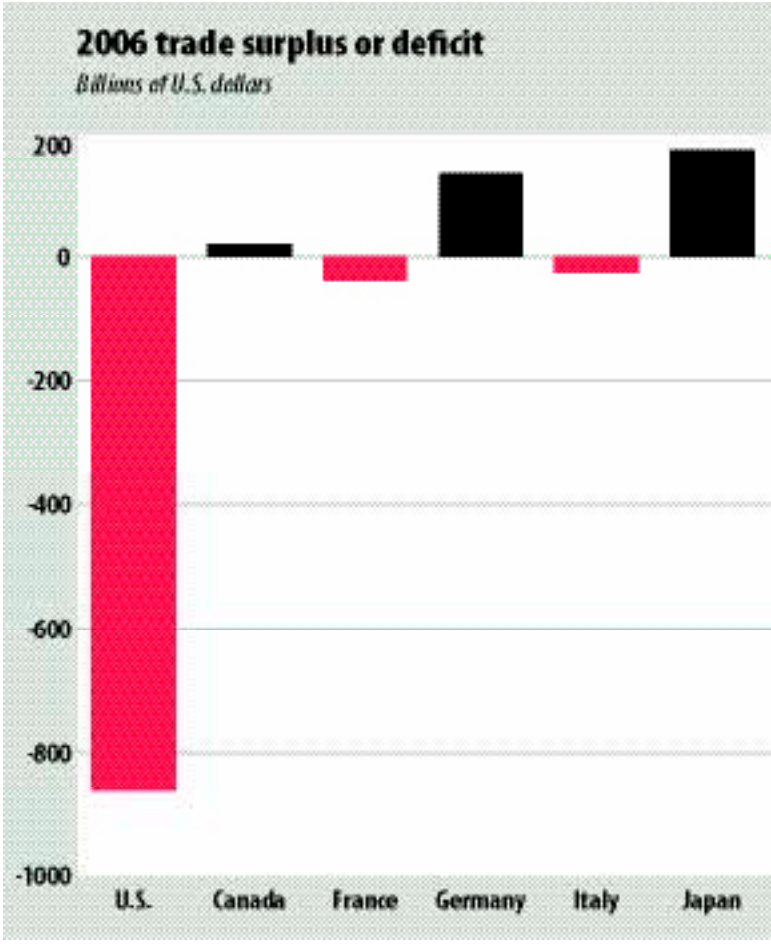
2006 trade surplus or deficit
Billions of U.S. dollars
200
0
-200
-400
-600
-800
-1000
U.S.
Canada
France
Germany
Italy
Japan

الأميركية هي كندا ، المكسيك ، واليابان ، والصين والمملكة المتحدة.

في الأعوام بين 2000 إلى 2006 ، ورغم أن صادرات البضائع الأميركية ازدادت بنسبة 33 بالمئة ، فقد ارتفعت واردات الولايات المتحدة من السلع والبضائع حتى بصورة أسرع حيث لغت نسبة زيادتها 52 بالمئة ، وتضاعف تقريباً العجز في السلع خلال تلك السنوات.

وبلغ العجز التجاري ، وقيمته 758.5 بليون دولار ، 5.7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 ، وهو مستوى ينظر إليه العديد من الاقتصاديين على أنه لا يمكن تحمل استدامته لأنه يعتمد على استمرار تدفق الاستثمار الأجنبي لدفع ثمنه.

ولكن ما الذي يجعل اقتصاد الولايات المتحدة بهذه الحيوية ؟

التدمير الخلاّق

يتمتع اقتصاد الولايات المتحدة ببعض الأفضليات التنافسية في السوق العالمية ، لامتلاكها كتلة كبيرة من الأراضي ، وموارد طبيعية ، وحكومة مستقرة ، وقوة عاملة متعلمة نسبياً. والأهم من ذلك أن لديها استعدادا لتحمّل ، وحتى لتبني ، التغيير.

يعكس النظام الاقتصادي الأميركي ما وصفه عالم الاقتصاد النمساوي جوزيف شومبيتر في القرن العشرين بأنه "التدمير الخلاق" لرأسمالية السوق الحرة. فالوظائف ، والشركات ، والصناعات كلها تأتي وتذهب.

حتى المدن والمناطق تتوسع ، وإذا لم تتمكن من التكيّف مع التغيير ،

شركة الخطوط الجوية (ترانز وورلد إيرلاينز) كانت واحدة من عشرات الآلاف من الشركات التي تُشهر إفلاسها كل سنة

تنكمش. بعض المدن الصناعية القديمة فيما يُعرف باسم "حزام الصدأ" في الشمال الشرقي والغرب الأوسط وبعض الولايات الزراعية في منطقة السهول الكبرى، خسرت الكثير من الناس الذين انتقلوا إلى مدن ومناطق أخرى على مر العقود.

في السوق الحرة، يتم اتخاذ القرارات حول ما تنتجه والأسعار التي تفرضها على المنتجات من خلال الأخذ والرد بين الباعة والمشترين المستقلين، الذين يكونون أحياناً قليلين وأحياناً ملايين، وليس من جانب الحكومة أو المصالح الخاصة القوية. أما الأسعار المحددة بهذه الطريقة فإنها تعكس بشكل أفضل قيمة السلع والخدمات وترشد بوجه أفضل الإنتاج إلى ما

توجد أشد حاجة إليه.

ينظر الأميركيون أيضاً إلى الأسواق الحرة كوسيلة لتعزيز الحرية الفردية والتعددية السياسية وإلى معارضة التمركز في السلطة. حددت الحكومة الفدرالية الأميركية التزامها بقوى السوق من السبعينات من القرن العشرين من خلال تفكيك الأنظمة التي كانت تحمي بعض الصناعات ، مثل الشاحنات وشركات الطيران والاتصالات السلكية واللاسلكية ، من المنافسة في السوق على مدى عقود.

جعلت المنافسة القوية والنظام التنظيمي الذي يحتضن التغيير التكنولوجي اقتصاد الولايات المتحدة منتجاً ، ووفرت للأسر الأميركية دخولا مرتفعة نسبياً. ارتفعت الإنتاجية الأميركية بقوة في التسعينات من القرن العشرين وحققت مكاسب وصلت ذروتها إلى 4.1 بالمئة في عام 2002. أدى هذا الأمر إلى توسيع الفارق مع الاتحاد الأوروبي واليابان ، وكان في معظمه من خلال تطبيق أكثر فعالية لتكنولوجيا المعلومات. ومنذ ذلك الحين ، هبطت مكاسب الإنتاجية ، لتصبح نسبتها 1.6 بالمئة فقط في عام 2006.

ينطوي الاقتصاد الديناميكي (النشط) على حرية الفشل. في الولايات المتحدة ، لا يحمل الفشل التجاري معه وصمة عار اجتماعية كما هي الحال في بعض البلدان. الفشل في الواقع كثيراً ما ينظر إليه بأنه تجربة تعليمية قيّمة لرائد الأعمال ، الذي قد ينجح في المرة القادمة.

في عام 2005 ، سجلت الحكومة الأميركية إنشاء حوالي 671,800 شركة وزوال حوالي 544,800 شركة غيرها. تنشأ العديد من الشركات الصغيرة غير المعروفة كل سنة ، بعضها ينجح وبعضها يفشل.

تعلن عشرات الآلاف من الشركات عن إفلاسها في كل عام ، والبعض منها يتوقف عن العمل كلياً. في عام 2005 ، أعلنت أكثر من 39 ألف شركة عن إفلاسها.

في الولايات المتحدة حتى الشركات الكبيرة المعروفة تفشل. ترانس وورلد إيرلاينز ، يونايتد إيرلاينز ، دلتا إيرلاينز ، نورث وست إيرلاينز ، يو أس آيروايز ، كونتيننتال إيرلاينز ، إيسترن إيرلاينز وبان أميركان ليست سوى بعض من شركات الطيران التجارية الكبرى التي أعلنت إفلاسها منذ إلغاء أنظمة السفر الجوي في عام 1979 ، والذي أدى إلى منافسة أقوى. البعض منها أعاد الاندماج ، والبعض الآخر اختفى إلى الأبد ، والتهم المنافسون المتبقون أصولها وممتلكاتها.

وثمة مقياس آخر لديناميكية الاقتصاد الأميركي: من بين 12 شركة أدرجها مؤشر داو جونز في عام 1896 حين أنشأ مؤشر الأسهم الشهير لتمثيل القطاع الصناعي ، لا زالت شركة واحدة فقط على المؤشر الآن وهي جنرال إلكتريك. اختفى آخرون من المؤشر عندما اشترتهم شركات أخرى ، أو عندما تمّ تجزئتها إلى شركات أصغر ، أو أصبحوا لاعبين أصغر في الاقتصاد ، أو تّم حلهم بكل بساطة. وبعض الشركات التي حلت مكانها بدأت كشركات صغيرة.

إذاً هل يساعد العدد الكبير من الشركات الصغيرة في شرح ديناميكية اقتصاد الولايات المتحدة ؟

شركات الأعمال الكبيرة والصغيرة

شركات الأعمال الصغيرة ، التي تضم أقل من 500 موظف ، تبرز بشكل واسع للغاية في الاقتصاد الأميركي. يمكنها أن تستجيب بسرعة إلى الظروف الاقتصادية المتغيرة واحتياجات الزبائن بتقديم حلول تقنية مبتكرة لمشاكل الإنتاج. وصل نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي من خارج القطاع الزراعي نسبة قدرها 50.7 بالمئة في عام 2007.

فدرال إكسبرس، التي تسلم الطرود في سائر أنحاء العالم، بدأت كشركة صغيرة

”من بين كافة الشركات التي يقارب عددها 26 مليون في الولايات المتحدة ، ومعظمها صغيرة جداً ، نسبة 97.5 بالمئة منها ... لديها أقل من 20 موظفاً“ ، كما تقول إدارة شركات الأعمال الصغيرة. وتضيف ، ”لكن بشكل تراكمي ، تمثل هذه الشركات نصف ناتجنا المحلي الإجمالي غير الزراعي ، وقد ولدت 60 إلى 80 بالمئة من صافي الوظائف الجديدة خلال العقد الماضي.“

بدأ العديد من رواد الأعمال بتجربة العمل على آلات مجمعة يدوياً في مرآب المنزل.

والقليل منهم وسعوا الأعمال الصغيرة بسرعة إلى شركات كبرى قوية. بعض الأمثلة على ذلك: شركة مايكروسوفت المصنعة للبرمجيات ، وخدمة تسليم الطرود فدرال إكسبرس ، ومصنّع الثياب الرياضية نايكي ، ومقدم خدمات الإنترنت ، أميركا أون لاين ، وصانع الآيس كريم ، بن أند جيريز.

تملك وتشغل النساء العديد من الشركات الصغيرة. في عام 2002 ، كانت نسبة شركات الأعمال المملوكة للنساء تمثل 28 بالمئة من جميع الشركات باستثناء المزارع ، و6 بالمئة من جميع العمال الأميركيين ، و4 بالمئة من إيرادات الشركات الأميركية.

يشغل الناس الذين ينتمون إلى مجموعات الأقليات العديد من الشركات الصغيرة. فمن بين جميع المؤسسات الأميركية غير الزراعية في عام 2002 ، كانت نسبة 6.8 بالمئة مملوكة للأميركيين اللاتينيين ، 5.2 بالمئة للأميركيين الأفريقيين ، 4.8 للأميركيين الآسيويين ، 0.9 بالمئة للهنود الأميركيين أو لسكان ألاسكا الأصليين ، و0.1 بالمئة من سكان هاواي الأصليين أو سكان جزر المحيط الهادئ.

توظف شركات الأعمال الصغيرة النصف بالضبط تقريباً من القوة العاملة الأميركية

الشركات المملوكة للنساء تمثل أكثر من ربع الشركات الأميركية

البالغ عددها حوالي 153 مليون. في عام 2003 ، كان لدى كل شركة من الشركات الصغيرة موقع واحد و10 موظفين ، ولدى الشركات الكبيرة 61 موقعاً و3300 موظف.

العديد من الشركات الأميركية الصغيرة والكبيرة تنتظم كشركات يتم التداول العام بأسهمها. أثبتت الشركات عن فعالية خاصة في تجميع الأموال اللازمة لدفع تكاليف إطلاقها وتوسيع عملياتها.

لجمع المال ، تبيع الشركات أسهم (حصص ملكية في أصولها) أو سندات (قروض من المال) إلى المستثمرين. وتُقرض البنوك التجارية أيضاً الأموال مباشرة للشركات الكبيرة والصغيرة. كما تفرض الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات تطبيق أنظمة مفصلة لضمان سلامة وصحة النظام المالي وإعطاء المستثمرين المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات واعية.

قد تكون الشركة الكبرى ملكاً لمليون فرد أو أكثر ، ومعظمهم يحملون أسهما تساوي كسورا ضئيلة من قيمة الشركة الإجمالية. وحوالي نصف جميع الأسر الأميركية يملكون أسهما عادية ، بشكل مباشر أو من خلال صناديق الاستثمار ، أو خطط استثمار معاشات التقاعد.

قال كريستوفر كوكس ، رئيس هيئة الأوراق والأسواق المالية (SEC) في كلمة ألقاها في العام 2007 إن "غالبية العمال الأميركيين مشاركون في أسواق رأس المال لدينا. ومن الصحيح بصورة متزايدة ، أن ما هو جيد بالنسبة للمستثمرين الأميركيين هو جيد للشعب الأميركي."

ولأن المساهمين بوجه عام لا يمكنهم إدارة أعمال الشركة بأنفسهم ، فإنهم ينتخبون مجلس إدارة لإعداد السياسة الواسعة. تضع مجالس إدارة الشركات القرارات الإدارية اليومية بين أيدي المسؤول التنفيذي الرئيسي (CEO) وما دام المسؤول التنفيذي الرئيسي لديه ثقة مجلس الإدارة ، فإنه يعطَى عموماً حرية واسعة في إدارة الشركة. ولكن يمكن لحملة الأسهم ، بالتضافر ، فرض تغيير في الإدارة. في إظهار استثنائي لتأكيد السلطة في 2006-2004 فرضت مجالس إدارة إخراج رئيس أو مسؤول تنفيذي رئيسي لعدة شركات كبرى لإخفاقهم الواضح في السلوك الأخلاقي أو الأداء.

معظم الشركات صغيرة ، وبعضها عملاقة. في عام 2006 وهو عام ارتفعت فيه أسعار النفط إلى مستويات قياسية ، أعلنت شركة إكسون موبيل عن تحقيق ربح سنوي قياسي لشركة أميركية بلغ 39.5 مليار دولار ، أي أكثر من 75,000 دولار بالدقيقة ، عن إيرادات تبلغ 347 مليار دولار. تصدرت متاجر وول مارت أعلى القائمة لإيرادات الشركات عام 2006 حيث بلغت إيراداتها 351 مليار دولار.

ولكن أليس العمال هم الذين يجعلون اقتصاد الولايات المتحدة منتجاً ؟

العمال والإنتاجية

العمال في مصنع لأشباه الموصلات اللالكترونية تابع لشركة إنتل يتلقون التدريب ويحتضنون التغيير

"يعود المستوى المعيشي العالي للولايات المتحدة إلى حقيقة أن العمال الأميركيين هم من أكثر العمال إنتاجية في العالم ، وأن النسبة المئوية لعدد السكان الأميركيين المنخرطين في حقل العمل هي أكبر من العديد من البلدان الأخرى" ، حسبما ذكر مجلس القدرة التنافسية.

خلال معظم تاريخ الولايات المتحدة ، نمت القوى العاملة بشكل مطرد وضمنت استدامة التوسع الاقتصادي. كان المهاجرون يشكلون مصدراً رئيسياً للعمالة ، وكان عددهم يميل إلى الازدياد لا سيما في أوقات البطالة المنخفضة ، عندما يكون الطلب على العمال مرتفعاً.

كان حوالي 146 مليون فرد في الولايات المتحدة يعملون في وظائف مدفوعة الأجر في نهاية عام 2006 ، إضافة 7 مليون آخرين عاطلين عن العمل ، ويمثل هذا المجموع البالغ 153 مليون عامل ثالث أكبر حجم في القوى العاملة في العالم بعد الصين والهند.

ويشارك ثلثا الشعب الأميركي ممن هم في سن العمل في القوى العاملة. ويشكل الذكور النصف والإناث يشكلون النصف تقريباً. ونحو 15 بالمئة منهم مولودون في الخارج. كما أن حوالي 5 إلى 6 بالمئة منهم يعملون في أكثر من وظيفة.

يوظف القطاع الخاص معظم العاملين في الولايات المتحدة الذين يمثلون نسبة 85.51 بالمئة ، وتوظف الحكومة النسبة المتبقية.

هناك الكثير من الناس الذين يعملون لحسابهم الخاص وقد بلغ عددهم في عام 2005 أكثر من 10 ملايين ، رغم أن بعضهم قسّم وقته بين العمل لحساب آخرين والعمل لحسابه الخاص. يعمل معظم الناس العاملين لحساب أحد آخر في حوالي 6 ملايين شركة أميركية. وتوظف معظم هذه الشركات أقل من 20 موظفاً.

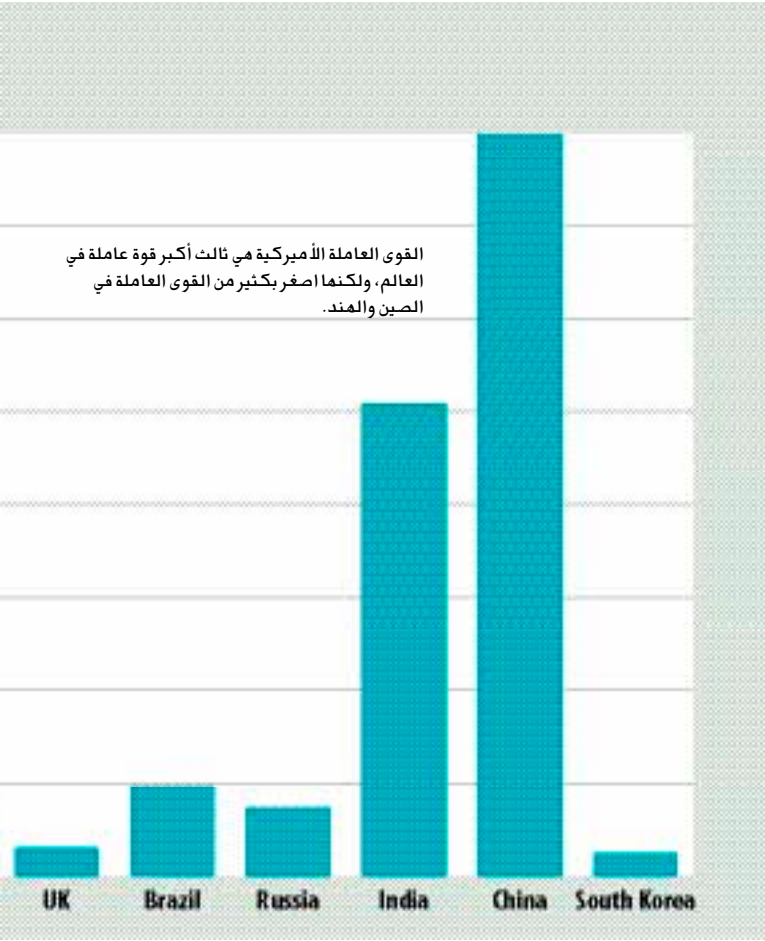
القوى العاملة الأميركية هي ثالث أكبر قوة عاملة في العالم، ولكنها اصغر بكثير من القوى العاملة في الصين والهند.
UK
Brazil
Russia
India
China
South Korea

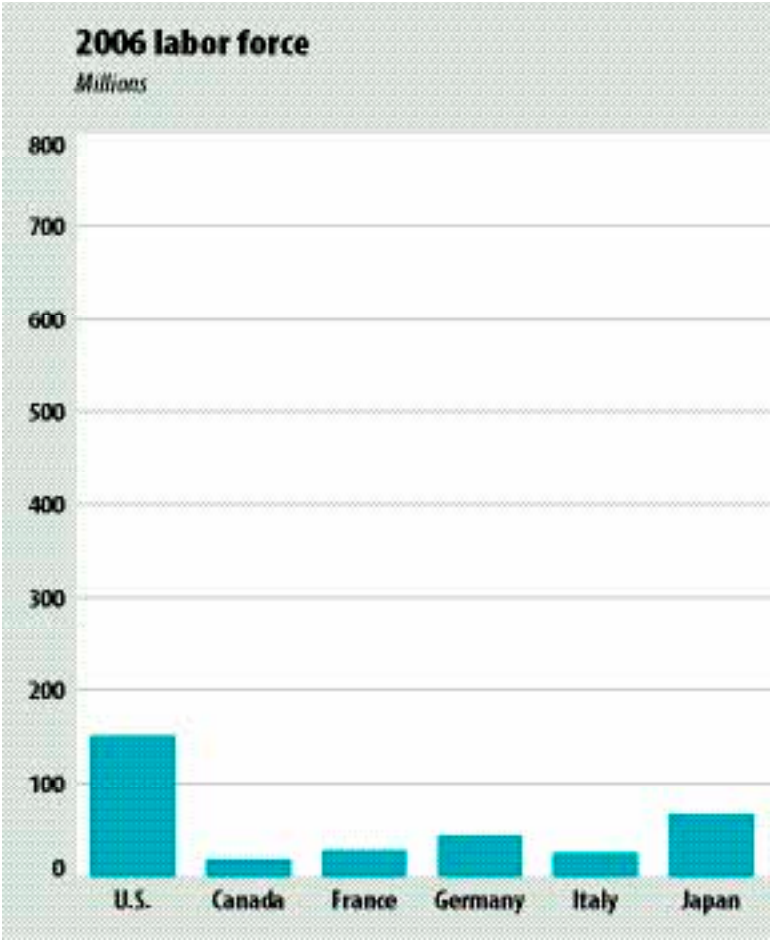
2006 labor force
Millions
800
700
600
500
400
300
200
100
0
U.S.
Canada
France
Germany
Italy
Japan

هذا الحدّاد في موقع بناء في مدينة نيويورك هو واحد من حوالي ١٥٣ مليون عامل في الولايات المتحدة نصفهم من الرجال والنصف الآخر من النساء.

العمال الأميركيون مرنون ؛ حيث يخفي النمو المطرد إلى حد ما في عدد الوظائف الكثير من حركة التبديل ، أو قام الناس بتغيير وظائفهم. ففي معظم السنوات تختفي نسبة من الوظائف يبلغ معدلها 10 بالمئة بينما تنشأ نسبة أكبر منها إلى حد ما.

"تظهر البيانات أنه في كل شهر يترك الملايين من الأميركيين وظائفهم ، ومعظمهم طوعاً ، ويتم توظيف ملايين أكثر منهم" ، كما كتب روبرت كيميت ، نائب وزير المالية الأميركية في عام 2006." هذا هو ما نريده: اقتصاد يتوفر فيه للناس الذين يتطلعون إلى الارتقاء أكبر عدد من الفرص التي يمكنهم اختيار ما يريدون منها."

لا يبقى العمال الأميركيون عادةً بدون عمل لفترة طويلة. ففي عام 2005 ، بلغت نسبة العمال الأميركيين العاطلين عن العمل 12 بالمئة فقط في غضون سنة واحدة ، مقارنة مع 46 بالمئة في الاتحاد الأوروبي.

ما يساهم في إنتاجية العمال الأميركيين هو التشديد على التعليم ، بما في ذلك

التدريب التقني والمهني ، فضلاً عن الرغبة في التجربة والتغيير.

يشمل التغيير استعداد الأميركيين للانتقال من مكان إلى آخر للعثور على عمل. كان الناس في القرن الثامن عشر والتاسع عشر ينتقلون من السواحل إلى الداخل لحراثة الأرض

طلاب من جورجيا يتلقون التدريب ليصبحوا مهندسين في إصلاح السيارات ضمن فرق سيارات السباق

الزراعية الجديدة. وفي أوائل القرن العشرين ، انتقل الأميركيون الأفريقيون من المزارع في الجنوب لإيجاد وظائف في المصانع في المدن الشمالية.

وبطبيعة الحال ، لا يترك جميع العمال وظائفهم طوعاً. إذ تحدث عادة عمليات تسريح جماعي من جانب الشركات الكبرى ، وقد أفادت 13998 شركة عن قيامها بتسريحات جماعية خلال العام 2006. من أواخر عام 2005 حتى أوائل عام 2007 ، وألغت الشركات الأميركية الثلاث الكبرى لصنع السيارات ، وهي شركة جنرال موتورز ، وشركة فورد موتورز ، ودايملر ، كرايسلر آي جي ، أكثر من 90000 وظيفة في الولايات المتحدة. وقامت شركات الطيران الأميركية بتسريح 17000 عامل من شهر آب/أغسطس 2001 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2006.

ورغم أن العمال الأميركيين يملكون الحق منذ وقت طويل في التنظيم ، فإن 12 بالمئة منهم فقط كانوا أعضاء في نقابات عمالية في عام 2006 ، بانخفاض 35 بالمئة عما كان عليه الحال منذ نصف قرن.

أكبر مجموعة من العاملين في الولايات المتحدة ، أي حوالي 23 مليون ، يعملون في الوظائف المكتبية والدعم الإداري ، مثل موظفي الهاتف ، والسكرتارية ، والكتبة في الفنادق.

مجموعات العاملين التي تحصل على أعلى متوسط للأجور ، أي أكثر من 80000 دولار في السنة ، لديها وظائف في مجال الإدارة والقانون. أما الناس الذين يحصلون على أدنى متوسط للأجور ، أي اقل من 20000 دولار في السنة ، فيعملون في إعداد الطعام والخدمات المتعلقة بهذا المجال.

فما هو الدور الذي تقوم به الحكومة في اقتصاد الولايات المتحدة ؟

حكومات الولايات ولا سيما حكومة ولاية كاليفورنيا تولّت القيادة في تخفيض تلوث الهواء

دور الحكومة

يشتكي بعض الناس من أن التنظيم الحكومي للاقتصاد ضئيل للغاية ومتأخر للغاية. لكن يسخر آخرون بالقول إن الاقتصاد الأميركي ليس سوقاً حرة على الإطلاق ، مع وجود هذا القدر الكبير من التنظيم. بعض أكثر المناظرات دواماً في تاريخ الاقتصاد الأميركي تُركز على دور الحكومة فيها.

عمال في ولاية كاليفورنيا، كهذا الذي يقيس سرعة تدفق المياه في باتّ كريك، يؤمن التوزيع الصحيح للمياه النادرة إلى أصحاب الحقوق.

إن التأكيد على الملكية الخاصة يثير المعتقدات الأميركية حول الحرية الشخصية. فمنذ الاستقلال ، سعى الأميركيون في معظم الأحيان إلى تقييد سلطة الحكومة على الأفراد ، بما في ذلك دورها في الحقل الاقتصادي. واعتقد معظم الأميركيين أن من المحتمل أكثر أن تحقق الملكية الخاصة للأعمال أفضل النتائج الاقتصادية مما تستطيع تحقيقه ملكية الحكومة لها.

ورغم ذلك ، يريد معظم الأميركيين من الحكومات أن تقوم بمهمات معينة في حقل الاقتصاد ، ويوفر النظام القضائي الأميركي بنية تحتية صحيحة يمكن الاستناد عليها للقيام بالأعمال.

يجب على شركات الأعمال ، وعلى الأقل شركات الأعمال الشرعية ، أن تحصل على ترخيص من الحكومات لكي تعمل. تحتاج الشركات المساهمة إلى ميثاق صادر عن واحدة من حكومات الولايات الخمسين (أكثر من نصف الشركات المساهمة التي يتم التداول العلني بأسهمها مسجلة في الولاية الصغيرة ديلاوير لأنها تستحسن نظامها التنظيمي). يجب على شركات الأعمال أن تحصل على تسجيلات ، ورخص ، وإجازات ، متنوعة من الحكومات المحلية.

تحتاج شركات الأعمال إلى نظام محاكم لحماية حقوق ملكيتها ، وفرض تطبيق العقود وحل النزاعات التجارية.

تحمي الحكومات المستهلكين من شركات الأعمال. فمثلا ،تستعمل الحكومة الفدرالية قوانين مكافحة الاحتكار لمراقبة أو كسر تجمعات شركات الأعمال الاحتكارية التي قد تصبح قوية بدرجة كافية للإفلات من المنافسة. تنصف الحكومة شكاوى المستهلكين حول التزوير في الأعمال وتفرض سحب المنتجات الخطرة من السوق.

تنظم الحكومات نشاطات الشركات الخاصة من أجل حماية الصحة والسلامة العامة أو للمحافظة على بيئة صحية. فعلى سبيل المثال تحرم الوكالة الأميركية للغذاء والدواء المتاجرة بالأدوية الضارة وتحمي الإدارة الأميركية للسلامة والصحة المهنية العمال من الأخطار في مواقع العمل.

بما أن الأميركيين أصبحوا بصورة متزايدة قلقين بشأن تأثير الصناعة على البيئة ، فقد أصدر الكونغرس قوانين عديدة لمراقبة تلوث الهواء ، والماء ، والتربة. وأدى إنشاء الوكالة الأميركية لحماية البيئة (EPA) في عام 1970 إلى الجمع بين العديد من برامج الحكومة الفدرالية المسؤولة عن حماية البيئة. تقرر الوكالة الأميركية لحماية البيئة وتفرض تطبيق قيود على التلوث وتحدد جداول زمنية لضرورة التزام مسببي التلوث بالمعايير القياسية.

لقد توسع نطاق انخراط الحكومة في الاقتصاد بدرجة ذات شأن خلال أكثر الأزمات الاقتصادية خطورة في التاريخ الأميركي ، فترة الكساد الكبير (1929-1940)، حيث أطلق الرئيس فرانكلين دي. روزفلت ما أسماه برنامج العهد الجديد (New Deal) لإنقاذ الاقتصاد.

برز العديد من القوانين والمؤسسات التي تحدد معالم الاقتصاد الأميركي الحديث من تشريعات برنامج العهد الجديد مما وسع سلطة الحكومة الفدرالية في تنظيم الأعمال وتأمين الخير العام. وضع برنامج العهد الجديد معايير دنيا للأجور وساعات العمل وإنشاء برامج ووكالات تعتبر الآن لا غنى عنها وتشمل هيئة الأوراق والأسواق المالية (SEC) التي تنظم سوق الأسهم المالية ، والشركة الفدرالية لضمان الودائع ، التي تضمن الودائع في البنوك ، ونظام الضمان الاجتماعي الذي يؤمن رواتب التقاعد للمتقاعدين استناداً إلى مدى المساهمات التي قدموها خلال انخراطهم في القوى العاملة.

حتى مع وجود كافة هذه التنظيمات ، صنف البنك الدولي الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة من حيث سهولة إنشاء شركات تجارية فيها بعد سنغافورة ونيوزيلندا. تتعلق كافة فئات التصنيف بطريقة ما بسياسة الحكومة: بدء شركة أعمال تجارية ، التعامل مع التراخيص ، توظيف العمال ، تسجيل العقارات ، الحصول على الائتمان المالي ، حماية المستثمرين ، دفع الضرائب ، التجارة عبر الحدود ، فرض تطبيق العقود ، وإقفال شركات الأعمال التجارية.

يمكن للسياسات الحكومية أن تعزز أيضاً نشاط شركات الأعمال. فعلى سبيل المثال ، تعزز حالات حسم الضرائب ليس فقط الهدف العام لملكية المنازل ، حيث تملك نسبة تقترب من 70 بالمئة من العائلات الأميركية منزلاً خاصاً بها ، بل وأيضاً توسع فرص الأعمال أمام شركات العقارات ، والبناء ، والرهونات.

تجري الحكومات نشاطات الأبحاث والتنمية. تخصص معظم تمويلات الحكومة الفدرالية إلى تطوير واختبار أنظمة الأسلحة ولكنها تساعد على سبيل المثال في إبقاء الولايات المتحدة في الموقع المركزي للأبحاث العلمية البيولوجية.

تهدف الحكومات إلى تعزيز أهداف شركات الأعمال الأميركية في نطاق التجارة الدولية. تروج حكومات الولايات لصادرات صناعاتها وتهدف الحكومة الفدرالية إلى التفاوض بقصد الحصول على تعريفات أدنى وتخفيف الحواجز الأجنبية الأخرى أمام المستوردات الأميركية وحماية الشركات الأميركية من المنافسة الأجنبية غير المنصفة.

تؤمن الحكومات خدمات معينة ، كالدفاع القومي ، إدارة شؤون الفضاء ، التعليم ، حماية البيئة ، إنشاء الطرق واستكشاف الفضاء ، وينظر إليها على أنها مؤهلة للقيام بذلك بشكل أفضل مما تستطيع عمله شركات الأعمال الخاصة.

تعتني الحكومات بتأمين احتياجات تتجاوز إمكانيات قوى السوق على تأمينها. تزود دفعات تأمين إلى الناس الذين يفقدون أعمالهم وتقدم قروضاً بتكلفة متدنية إلى الناس الذين تدمر منازلهم نتيجة حصول كوارث طبيعية. نظام الضمان الاجتماعي ، الذي تموله ضريبة تفرض على أصحاب العمل والمواطنين يؤمن القسم الأكبر من دخل التقاعد للأميركيين. يسدد نظام العناية الطبية (ميديكير) بعض التكاليف الطبية للمتقدمين في العمر. ويسدد نظام المساعدة الطبية (ميدي أيد) التكاليف الطبية للعائلات ذات الدخل المنخفض. تدير الحكومة وفي ولايات عديدة مؤسسات للعناية بالمرضى العقليين أو بالناس المصابين بإعاقات جسيمة. وتوفر الحكومة الفدرالية كوبونات غذاء للعائلات الفقيرة كي تشتري بها المواد الغذائية. وتقدم بصورة مشتركة الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات منحاً لدعم العائلات ذوات الدخل المنخفض لتمكينها من تربية أولادها.

فماذا يمكن قوله حول دور الحكومة في توجيه الاقتصاد ؟

عدد من الأرقام يجب أخذها في عين الاعتبار

مهما كان الأمر ، يحتل الاقتصاد الأميركي المرتبة الأولى أو بالقرب منها في العديد من المراتب الدولية.

المرتبة الأولى في الإنتاج الاقتصادي ، الذي يدعى الناتج المحلي الإجمالي ، والذي بلغت قيمته 13.3 تريليون في عام 2006. نسبة سكان الولايات المتحدة ، هي أقل من 5 بالمئة من سكان العالم حيث يبلغ عددهم 302 مليون ، وهي تمثل بمختلف المقاييس ، ما بين 20 و30 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. تجاوز الناتج المحلي الإجمالي لولاية واحدة فقط ، هي كاليفورنيا ، الذي بلغ 1.5 تريليون دولار في عام 2006 ، الناتج المحلي الإجمالي لجميع بلدان العالم باستثناء ثمانية تقريباً في تلك السنة.

المرتبة الأولى في إجمالية الواردات ، التي بلغت حوالي 2.2 تريليون في عام 2006 ، وحوالي ضعف واردات البلد الذي يأتي بعدها ، أي ألمانيا.

المرتبة الثانية في صادرات السلع ، التي بلغت 1 تريليون في عام 2006 ، بعد ألمانيا ، رغم أنه كان من المتوقع أن تتفوق الصين على الولايات المتحدة في عام 2007.

المرتبة الأولى في صادرات الخدمات ، وقيمتها 422 بليون دولار في عام 2006.

المرتبة الأولى في العجز التجاري ، وقيمته 758.5 مليار دولار في عام 2006 ، وهو أضعاف العجز في أي دولة أخرى.

المرتبة الثانية في حركة الشحن البحري للحاويات في عام 2006 ، بعد الصين.

المرتبة الأولى في الديون الخارجية ، التي تقدر بأكثر من تريليون دولار في منتصف العام 2006.

المرتبة الأولى لوجهة الاستثمارات الأجنبية ، إذ تدفق عليها أكثر من 1.5 تريليون دولار في عام 2006.

المرتبة الأولى لتدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية ، في الأعمال العقارات ، حوالي 177.3 مليار دولار في عام 2006.

المرتبة الأولى لوجهة الاستثمارات المباشرة الأجنبية من جانب أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات في العالم ، بما في ذلك شركات من الدول النامية.

المرتبة الخامسة في الاحتفاظ بأصول احتياطية بلغت قيمتها 188.3 بليون دولار عام 2005 ، أي ما يُشكِّل 4 بالمئة من حصة العالم ، بعد اليابان والصين (18 بالمئة لكل منها) ، وتايوان وكوريا الجنوبية ، ومباشرة قبل روسيا. المرتبة 15 في احتياطات العملات الأجنبية والذهب ، بحوالي 69 مليار دولار في منتصف 2006.

المرتبة الأولى لمصدر التحويلات المالية إلى أميركا اللاتينية ، وبلدان البحر الكاريبي ، بحوالي ثلاثة أرباع من المجموع البالغ 62 مليار دولار في عام 2006 ، من أشخاص هاجروا من هذه المناطق لإيجاد عمل في الخارج.

المرتبة الأولى في استهلاك البترول ، بحوالي 2036 مليون برميل يومياً في عام 2006 ، والمرتبة الأولى في واردات النفط الخام ، بحوالي أكثر من 10 ملايين برميل يومياً.

المرتبة الثالثة في سهولة مزاولة الأعمال التجارية ، بعد سنغافورة ونيوزيلندا.

المرتبة العشرين من بين 163 دولة ، بالتعادل مع بلجيكا وتشيلي في الشفافية ، طبقاً لمؤشر منظمة الشفافية الدولية الذي يقيس الآراء حول الفساد (تعتبر الاقتصادات التي تحمل أصغر رقم بأنها الأقل فساداً)

سياسة الاقتصاد الكلي

تهدف الحكومة الفدرالية إلى تعزيز الظروف اللازمة للتوسع الاقتصادي الثابت ولتأمين مستويات عليا من التوظيف، ولا سيما تأمين الاستقرار للمستوى العام للأسعار وعبء ضريبي يمكن تحمله. يدير بنك الاحتياط الفدرالي إمدادات النقد واستعمالات الائتمان (السياسة النقدية) بينما يعدل الرئيس والكونغرس الإنفاق الفدرالي والضرائب (السياسة المالية).

شددت السياسة النقدية لبنك الاحتياط الفدرالي منذ فترة التضخم خلال السبعينيات من القرن العشرين على منع الارتفاع السريع للمعدلات العامة للأسعار. وعندما يرتفع المعدل العام للأسعار بسرعة زائدة، يعمل بنك الاحتياط الفدرالي على إبطاء التوسع الاقتصادي من خلال تخفيض الإمداد النقدي، وبذلك يرفع نسب الفائدة على الديون القصيرة الأجل.

وعندما يتباطأ نمو الاقتصاد أو يتقلص نشاطه بسرعة زائدة، يزيد بنك الاحتياط الفدرالي الإمدادات النقدية وبذلك يخفض نسب الفائدة على الديون القصيرة الأجل. الطريقة الأكثر شيوعاً التي يلجأ اليها بنك الاحتياط الفدرالي لإجراء هذه التغييرات في نسب الفائدة، تسمى عمليات السوق المفتوحة، من خلال بيع وشراء أوراق مالية حكومية بين مجموعة صغيرة من المصارف الكبرى وشركات التعامل الرئيسية بالسندات.

هناك وضع معقد وحساس بصورة خاصة لصانعي السياسات النقدية، يسمى "الركود التضخمي" عندما يتباطأ الاقتصاد وترتفع نسب التضخم بسرعة زائدة.

خضعت جدوى السياسة المالية إلى مناقشات سياسية وعلمية مكثفة.

يهدف الاحتياط الفدرالي(المصرف المركزي الأميركي) إلى مراقبة التضخم من خلال تنظيم إمدادات النقد.

يعتبر بعض الناس انه حتى الإنفاق الحكومي الإضافي الكثيف يبقى قليلا جداً لكي يحدث أي فرق في الاقتصاد الأميركي الهائل ، رغم ان من الممكن ان تولد مشاريع معينة تأثيرات محلية ذات شأن. يشدد بعض الخبراء على الفوائد التي يجنيها الاقتصاد من نسب فوائد منخفضة ويشدد آخرون على الضرر الذي يحدثه الاقتراض من الحكومة على الاقتصاد.

فماذا يحصل بينما يستمر الاقتصاد الأميركي في التطور؟

الأزمنة أزمنة متغيرة

انطلاقاً من دولة في طور النمو معظم سكانها مزارعون يعيشون عيش الكفاف قبل أكثر من مئتي عام بقليل، أصبحت الولايات المتحدة مركز العالم للصناعة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين وتبقى الولايات المتحدة في بداية القرن الواحد والعشرين، البلد الصناعي الرئيسي في العالم والبلد الرئيسي الذي يقدم الخدمات.

ومع التغيير السريع للمشهد العالمي للإنتاج والمبيعات، يتغير معه الاقتصاد الأميركي. يتحقق إنتاج اكثر على مراحل وعبر الحدود في خارج البلاد. وتتم مبيعات أكثر في متاجر التوفير ذات الأسعار المخفضة الضخمة وعبر شبكة الإنترنت.

ظلت الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الولايات المتحدة طوال عقود عديدة تبعي سلعاً وخدمات إلى زبائن أجانب من خلال شركات تابعة لها في الخارج.

سلسلة المتاجر لبيع الأعمال الموسيقية بالتجزئة، "تاور ريكوردز" تكيفت مع التغيير بإغلاق متاجرها ومباشرة بيع الأقراص المدمجة على الإنترنت

والآن ، وبصورة متزايدة ، توحّد الشركات المتعددة الجنسيات بين العمال ، ورأس المال ، والموارد الطبيعية من فروعها ووحداتها الخاصة ومن مورّدين مزودين متحالفين معها منتشرين حول العالم وذلك من أجل ضمان جدوى الكلفة في مختلف مراحل الإنتاج والتسويق. وتشمل التجارة الخارجية عدداً أكبر يتزايد باستمرار من السلع الوسيطة تأخذ طريقها كمدخلات في مزيد ن التصنيع.

يقول تقرير نشره المجلس القومي للأبحاث بأن "حجم ومجال الوظائف التي تنقل عبر الحدود إلى الخارج شيء جديد ... فالقدرة المتنامية والرغبة المتزايدة للشركات في تجزئة عملية الإنتاج ، أي تنفيذ التصميم في مكان ، وصنع القطع في مكان آخر ، والتجميع في مكان ثالث ، كانت لها نتيجة لآثار التنافسية الأميركية والأجور وفرص التوظيف في الولايات المتحدة."

مع وجود زبائن في عشرات من البلدان ، أصبحت الشركات الأميركية المتعددة الجنسيات تحصل الآن على أكثر من ربع إيرادات مبيعاتها الإجمالية من شركات تابعة لها تعمل خارج الولايات المتحدة. وتمثل مبيعات مثل هذه الشركات التابعة الخارجية اكثر من ثلاثة أضعاف الصادرات الإجمالية الأميركية من السلع والخدمات.

وهناك تغيير آخر تمثل ببروز التجارة الإلكترونية ، أي عمليات بيع السلع والخدمات عبر الإنترنت. وبحلول نهاية العام 2006 مثلت التجارة الإلكترونية نسبة 3 بالمئة من كافة مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة بزيادة اقل من واحد بالمئة عما كان في عام 1999.

إمكانية الوصول مباشرة عبر الإنترنت أصبحت تغير مصير الصناعات. فهناك صحف يومية رئيسية تحاول ، وهي تشهد هبوط أعداد المشتركين ، ان تصمم وسيلة جديدة لتحقيق الربح من مواقعها على شبكة الإنترنت في وقت تتوفر للناس إمكانية فورية للوصول إلى مثل هذه المعلومات المجانية على الإنترنت.

كما يؤدي ظهور سلاسل فروع "المتاجر الكبرى" أيضا إلى تغيير نمط مبيعات

المتاجر الكبرى كمتجر "لو" الضخم هذا للأدوات المعدنية في ولاية أوريغون أحدثت اهتزازاً في قطاع بيع التجزئة في الولايات المتحدة.

التجزئة. فهي متاجر تبيع الآلاف من المنتجات في مبان ضخمة تشبه المستودعات بأسعار مخفضة أدنى بكثير من الأسعار التي تفرضها متاجر اصغر حجماً.

لكن التغيير الكبير في صناعة الموسيقى يعبر عن المنافسة القائمة من التجارة الإلكترونية والمتاجر الكبرى. فمبيعات الأقراص المدمجة ، التي ظلت تنخفض منذ عام 2000 هبطت في عام 2006 بنسبة 13 بالمئة ، وهبطت حتى بمعدل أسرع في بداية عام 2007. وتواجه متاجر بيع التجزئة (القطّاعي) للأعمال الموسيقية منافسة من المصادر المختلفة على الانترنت ، القانونية منها ، مثل "آي تونز ستور" الذي تديره شركة أبل ، وغير القانونية منها (ربما يتم استنساخ أكثر من ألف مليون أغنية في كل شهر من شبكات مشاطرة الملفات دون أدنى اعتبار لحقوق النشر). كما انها تواجه أيضاً منافسة من السلاسل الضخمة لمتاجر الحسومات والأسعار المخفضة التي تبيع الأقراص المدمجة

الأكثر شعبية. وقد أعلنت سلسلة متاجر الأعمال الموسيقية "تاور ريكوردز" عن إفلاسها وأغلقت متاجرها لبيع التجزئة في الولايات المتحدة في عام 2006 ، ولكن موقع "تاور دوت كوم" على الإنترنت لا يزال مستمرا في العمل على الإنترنت ، ويبيع الأقراص المدمجة والأغنيات الفردية التي يمكن تنزيلها من موقعها على الشبكة.

من الصعب التكهن كيف سيتأثر الاقتصاد الأميركي بهذه التغييرات ، وحتى كيف يمكن قياس هذا التأثير ، وكيف سيتم تحديده.

والآن ، ما هي بعض التحديات الأخرى التي تواجه الاقتصاد الأميركي ؟

شركة المزادات على الشبكة العنكبوتية، "إي باي"، التي يوجد مركزها الرئيسي في ولاية كاليفورنيا هي إحدى شركات الأعمال التي فتحت طريق التجارة الإلكترونية.

الشركات المتعددة الجنسيات كشركة نايكي، التي يوجد مركزها الرئيسي في ولاية أوريغون، تصنع منتجاتها في مواقع حول العالم، ويشمل ذلك مصنع الأحذية الرياضية هذا في فيتنام.

مشاكل في المستقبل ، ومشاكل في الماضي

لا يتمتع الاقتصاد الأميركي بقوى ومتانة أساسية فحسب بل ويواجه مشاكل أساسية أيضا.

توجز وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية الأوضاع الاقتصادية في حوالي

200 دولة وبلد. فهي تقول في كتابها "كتاب الحقائق العالمية لعام 2007" الذي تصدره الوكالة عن بلدها "إن مشاكل الأمد الطويل تشمل الاستثمار غير الكافي في البنية التحتية الاقتصادية، والتكاليف الطبية وتعويضات التقاعد التي ترتفع بسرعة لسكان يتقدمون في العمر، والعجز الكبير في ميزان التجارة والميزانيات، وركود في الدخل العائلي لدى المجموعات الاقتصادية الأقل دخلاً."

لكن المشاكل الاقتصادية الأميركية، شأنها شأن القوى والمتانة الاقتصادية، تتطور وتنمو بمرور الزمن.

لنأخذ مسألة عدم المساواة في الدخل. تصنّف الولايات المتحدة في المرتبة العاشرة من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (بتعديله وفقاً لما توفره بالفعل نفس المبالغ في بلدان مختلفة) والذي بلغ 43,500 دولار في عام 2006، وجاء ترتيبه وراء برمودا، ولوكسمبورغ، جيرزي، وغينيا الاستوائية، والإمارات العربية المتحدة، والنرويج، وغيرنسي، وجزر كايمان، وأيرلندا، ولكنه تقدم على كافة الدول الاقتصادية الرئيسية الأخرى.

لكن توزيع الدخل في الولايات المتحدة هو الأكثر تفاوتاً وأقل تساويا بين كل الدول الاقتصادية الرئيسية الأخرى، وهو تفاوت آخذ في التزايد عبر العقود. ففي عام 2004، واستناداً إلى مكتب الميزانية في الكونغرس، حصل الخمس الأعلى من الأسر الأميركية على نسبة 53.5 بالمئة من كافة المداخيل الأميركية، في حين حصل الخمس الأدنى على نسبة 4.1 بالمئة من هذه المداخيل. وحصلت نسبة الواحد بالمئة العليا من الأسر وحدها على 16.3 بالمئة من كافة المداخيل، أي ضعف النسبة المسجلة في الفترة بين عام 1960 وعام 1970.

وفي حين ان الدخل ارتفع نوعا ما بالنسبة لكافة العائلات الأميركية، فقد ذهب أكبر المكاسب إلى مجموعة من الحاصلين على أعلى مستويات

في حين ان الولايات المتحدة تتمتع بأعلى ناتج محلي إجمالي للفرد الواحد بين الدول الاقتصادية الرئيسية فإن توزيع الدخل فيها هو الأكثر تفاوتاً وعدم تساو.

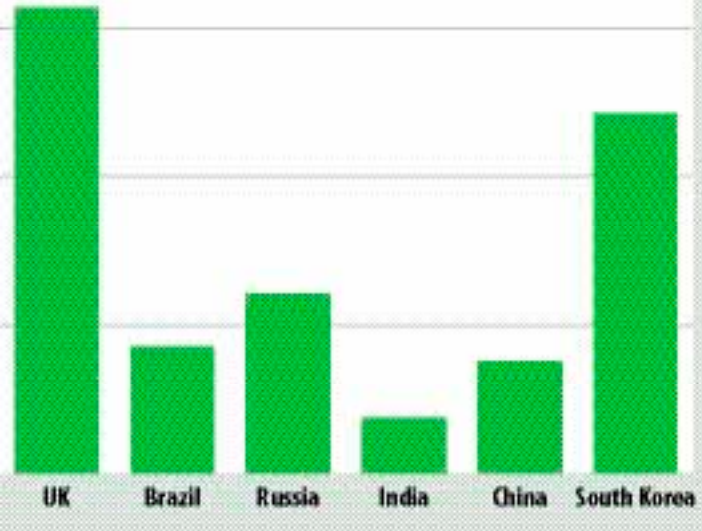

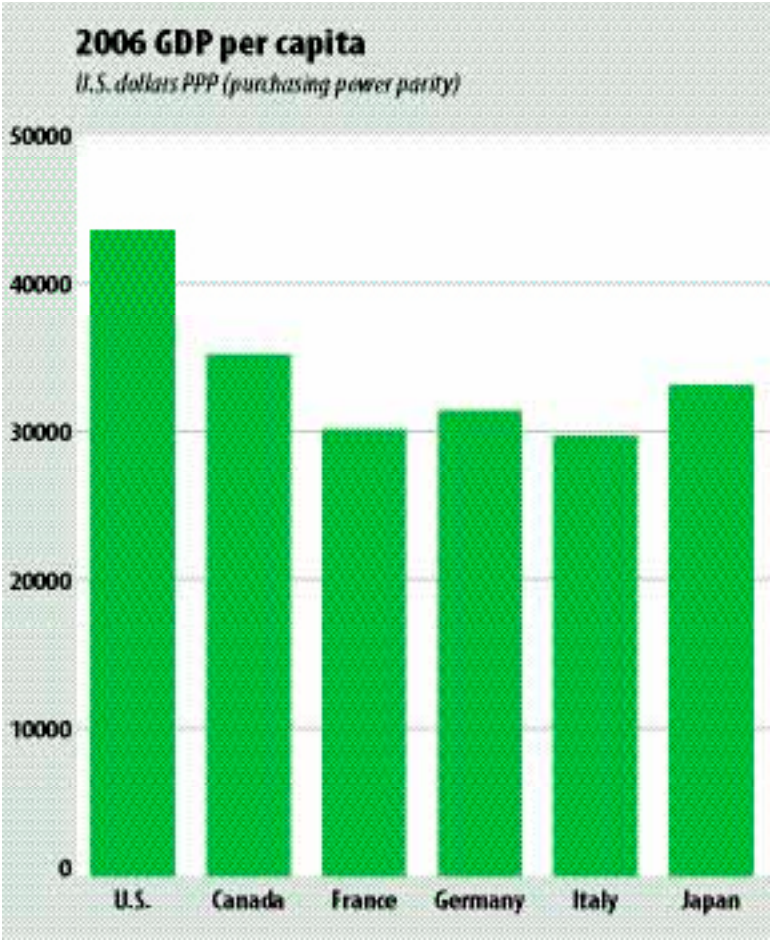
2006 GDP per capita
U.S. dollars PPP (purchasing power parity)
50000
40000
30000
20000
10000
0
U.S.
Canada
France
Germany
Italy
Japan

الدخل.

يقول المجلس الخاص بالتنافسية إن "نسبة الـ60 بالمئة التي تشكل الشريحة الدنيا من الأسر حققت مداخيل تقل عن نسبة 10 بالمئة بالتقديرات الحقيقية بين عام 1986 وعام 2005 في حين ارتفعت المداخيل للخمس الأعلى إلى 32.5 بالمئة وارتفعت بالنسبة لأعلى خمسة بالمئة إلى 49 بالمئة."

فما هو السبب لوجود سوق العمل هذا الثنائي الفئات المؤلف من طبقتين؟ والرأي السائد هو ان الذين ينتمون إلى الشريحة الدنيا ينقصهم التعليم أو المهارات التي يملكها الذين ينتمون إلى الطبقة الأعلى. فأعضاء الطبقة الدنيا يكافحون في التعامل مع التغيير التكنولوجي ويتنافسون عموما مع عاملين ذوي أجور منخفضة في أمكنة أخرى في الاقتصاد العالمي، فيفشلون في الحصول على زيادات في الأجور وفوائد أخرى مماثلة.

ثم إن الاحصائيات تخفي التغييرات الديناميكية التي تطرأ على تحركات الدخل، فمداخيل العديد من الأميركيين ترتفع وتنخفض مع الوقت. فمثلاً، من عام 1989 حتى عام 1998، انتقلت نسبة 47 بالمئة من الأسر من الخمس الأدنى إلى إحدى المجموعات الأخرى الأعلى، وهبطت نسبة 47 بالمئة من الأسر من الخُمس الأعلى غلى شريحة أدنى. وانتقلت نسبة 60 بالمئة من كافة العائلات إلى الأعلى او إلى الأسفل من مجموعة إلى أخرى على مر هذه السنوات.

مع ذلك، يدرك صانعو السياسة الأميركية الضرر المحتمل على الاقتصاد من المداخيل الراكدة للناس الموجودين في أدنى السلّم.

قال رئيس الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي) بن برنانكه، في خطاب ألقاه عام 2007، "لو لم نضع بعض الحدود للمجازفات الضارة بالأفراد الذين

يتأثرون بالتغيير الاقتصادي لكان الناس بشكل عام قد اصبحوا أقل رغبة في قبول الدينامية الضرورية جدا للتقدم الاقتصادي."

دأب الأميركيون مدة طويلة على أن يكنّوا مشاعر ثنائية متضاربة تجاه الأثرياء والمشاهير. فطالما نال رجال أعمال جادون نشطون على الثناء في أوقات مختلفة لكونهم رواد الصناعة، وتعرضوا في الوقت ذاته للاحتقار والاتهام بأنهم أقطاب اللصوصية. وأما اليوم فقد أصبح بعض أغنى الأغنياء هم من المشاهير في عالمي الترفيه والرياضة، يدعمهم في ذلك أناس مستعدون لدفع ثمن صفاتهم ومزاياهم النجومية الفريدة.

وكيف تتمثل مشكلة الطاقة الأميركية في كل ذلك؟

كل تلك الطاقة

يستهلك الاقتصاد الأميركي الكثير من الطاقة. ففي عام 2005 استهلك 99.89 كوادريليون وحدة حرارية بريطانية (Btu). تُستهلك تقريباً كامل الطاقة المنتجة في الولايات المتحدة داخل البلاد، مما حتم على الولايات المتحدة أن تستورد كمية أكبر.

جاء في تقرير نشرته وزارة الطاقة الأميركية أن "أنواع الوقود الاحفوري، أي الفحم الحجري، النفط والغاز الطبيعي، تزود حالياً أكثر من نسبة 85 بالمئة من إجمالي الطاقة المستهلكة في الولايات المتحدة، وهذا يمثل حوالي ثلثي احتياجاتنا من الكهرباء وتقريباً كامل كميات الوقود المستخدمة في النقل.

وتتوقع الوزارة بأن اعتماد الولايات المتحدة على أنواع الوقود الأحفوري سوف يستمر في الازدياد لعقود طويلة قادمة و"حتى مع التطور النشط ونشر التكنولوجيات الجديدة المتجددة والنووية."

وتأتي نسبة تقل عن 8 بالمئة من إمدادات الطاقة الأميركية من الطاقة النووية وأقل من 6 بالمئة من الطاقة المتجددة ، ومعظمها طاقة كهرمائية ومن كتل بيولوجية.

وقد أصبحت الطاقة تكلف المزيد من الاموال حول العالم مع ازدياد الطلب ولا سيما في الاقتصادات المتسارعة التوسع مثل الصين والهند. وفي نفس الوقت ، تخضع إمدادات الطاقة وبالأخص البترول بصورة متزايدة لإشراف شركات تملكها الدول العاملة خارج الاقتصادات الرئيسية.

ويتم استيراد حوالي ثلث كمية إمدادات الطاقة التي تحتاج إليها الولايات المتحدة ، كما يتم استيراد حوالي ثلثي الكمية الإجمالية من البترول الذي تحتاج إليه. في عام 2006 استهلك الاقتصاد الأميركي ، بالمتوسط ، 20.6 مليون برميل من البترول يومياً أي حوالي ربع الإمداد العالمي لهذه المادة. ولقد أصبح اعتماد الولايات المتحدة على النفط الأجنبي مسألة سياسية رئيسية.

يقول تقرير نشره مجلس القيادة الأمنية للطاقة: "بما انه تتوفر بدائل قليلة للنفط ، فإن أي انقطاع في الإمداد العالمي للنفط حتى ولو كان طفيفاً نسبياً ، يمكن أن يؤدي إلى اضطراب اقتصادي يؤثر على عشرات الملايين من الأميركيين."

وتشكل المحافظة على الطاقة من خلال ممارسة كفاءة أفضل وتطوير إمدادات طاقة غير أنواع الوقود الأحفوري أهدافا من أهداف السياسة الأميركية ، ولكن الحصول على الإجماع السياسي حول تحقيق هذه الأهداف أمر بالغ الصعوبة.

لقد حقق الاقتصاد الأميركي حتى الآن بعض الكفاءة في استهلاك الطاقة ، إذ بات يستهلك الآن نصف كمية النفط لتوليد دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تم تعديله حسب نسبة التضخم) كما فعل ذلك وقت صدمات أسعار النفط خلال السبعينات من القرن العشرين. الأسباب ؟ توسيع قطاعات الاقتصاد التي تعتمد بدرجة أقل على الطاقة ،

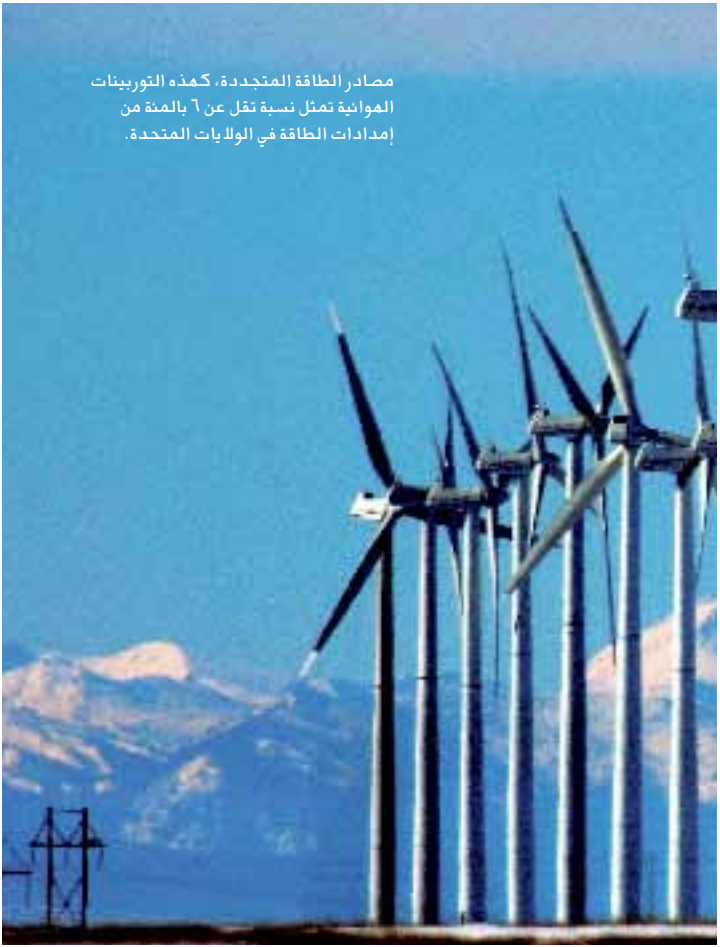

مصادر الطاقة المتجددة، كهذه التوربينات الهوائية تمثل نسبة تقل عن ٦ بالمئة من إمدادات الطاقة في الولايات المتحدة.

UK
Brazil
Russia
India
China
South Korea

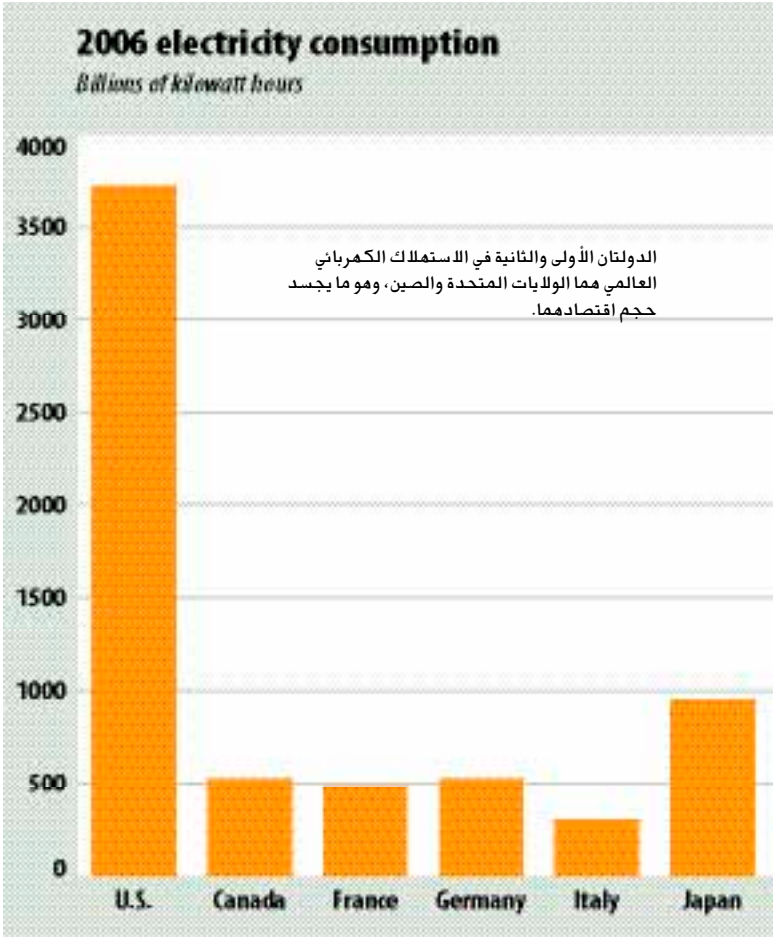

الدولتان الأولى والثانية في الاستهلاك الكهرباني العالمي هما الولايات المتحدة والصين، وهو ما يجسد حجم اقتصادهما.

معامل تكرير النفط كهذه الموجودة في ولاية تكساس تعالج ال ٢٠.٦ مليون برميل الذين يستهلكهم الاقتصاد الأميركي في كل يوم

رفع معايير كفاءة وقود السيارات ، وتخفيض استعمال النفط لتوليد الطاقة الكهربائية.

وحتى مع تنفيذ ذلك ، فقد استمر تصنيف كفاءة الطاقة في الولايات المتحدة في عام 2004 بأنها لا تزال دون مرتبة كفاءتها في اقتصادات رئيسية أخرى باستثناء كندا.

ويوفر قانون للطاقة أصدره الكونغرس عام 2005 العديد من الحوافز مثل ضمانات القروض ، والإعفاءات الضريبية ، وتقديم إعانات حكومية لصناعات الطاقة (بما فيها الطاقة النووية ، والكتلة البيولوجية كالايثانول والوقود الأحفوري) ، ويمثل الفحم الحجري الذي يحترق بشكل أنظف هدفاً رئيسياً ، إذ تملك الولايات المتحدة إمدادات ضخمة من الفحم الحجري. كما نص القانون على منح إعفاءات ضريبية لإدخال تحسينات على كفاءة الطاقة المنزلية ولشراء سيارات ذات كفاءة في استخدام الطاقة.

وقد ذهبت حكومات بعض الولايات ، لأسباب بيئية واقتصادية ، ولا سيما حكومة ولاية كاليفورنيا إلى أبعد مما فعلته الحكومة الفدرالية في رفع معايير كفاءة الطاقة للمنازل ، وشركات الأعمال ، والسيارات.

ولكن لا زالت الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية تتصارع حول كيفية تحقيق أكثر من ذلك بكثير من أجل تعزيز أمن الطاقة.

هل يطرح الاستثمار الأجنبي أيضاً مشكلة أمام الاقتصاد الأميركي ؟

الاستثمار الأجنبي

يشير بعض علماء الاقتصاد إلى تحدٍ خطير آخر يتمثل في اعتماد الاقتصاد الأميركي على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بينما معدلات التوفير لا تزال متدنية في الولايات المتحدة.

وحتى مع ازدهار الولايات المتحدة ، فقد تراكمت على عمالها مستويات عالية من الديون الأسرية التي لا تزال ترتفع باستمرار. وتفيد الإحصائيات الرسمية أن التوفير الطفيف الإيجابي الذي كان وموجدا قد تحول إلى توفير سلبي في بعض السنين منذ العام 2000. فللمرة الأولى منذ فترة الكساد الكبير الذي حصل في الثلاثينات من القرن العشرين ، تنفق فعلياً الأسر بصورة إجمالية أكثر مما تكسبه بعد دفع ضريبة الدخل.

في نفس الوقت ، سجلت ميزانية الحكومة الفدرالية عجزاً بلغ 435 بليون دولار في عام 2006 ، تم تمويل جزء كبير منه من جانب مصارف مركزية أجنبية. وتقدر نسبة الدين العام الفدرالي ، الذي يقارب 9 تريليون دولار ، بحوالي 65 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي ، أي حوالي نفس النسبة كما في فرنسا وألمانيا وأقل بكثير نسبة الدين العام في اليابان وإيطاليا.

وفي هذه الأثناء ، تشهد بلدان أجنبية ، وعلى وجه الخصوص الاقتصاديات الآسيوية الناشئة التي تتوسع بسرعة والبلدان المنتجة للنفط ، وفرة في التوفير. وقد أخذ الأفراد والمصارف المركزية ومؤسسات أخرى ، حتى من دول نامية كالصين التي تعيش فيها أعداد كبيرة من الفقراء ، يستثمرون مبالغ هائلة من الأموال في الأسواق المالية الأميركية.

وتقول دائرة الأبحاث في الكونغرس إن "التدفق الكبير لرؤوس الأموال الأجنبية إلى الولايات المتحدة من المحتمل أنه ناتج عن النمو الاقتصادي المتين الذي حصل في الولايات المتحدة بدرجة أكبر نسبياً مقارنة مع أية منطقة أخرى ، والنظام المالي الأميركي

المتطور جيداً ، والاستقرار الإجمالي للاقتصاد الأميركي."

استناداً إلى دائرة الأبحاث في الكونغرس (CRS)، فإن المستثمرين الأجانب يملكون نسبة تبلغ 20 بالمئة تقريباً من إجمالي الأصول المالية التي يتم التعامل بها بصورة عامة ، بما في ذلك الأسهم والسندات والأوراق المالية الحكومية القابلة للتسويق. كما أنهم يستثمرون بصورة مباشرة في مصانع شركات الأعمال والمعدات وفي العقارات.

وقد استثمر الأجانب ، في عام 2006 ، حوالي 1.8 تريليون دولار في الاقتصاد الأميركي وتم استثمار حوالي 184 بليون دولار منها في استثمارات مباشرة والبقية في أسهم وسندات. ووفقا للمقاييس مختلفة ، ووصل المبلغ التراكمي للاستثمارات المباشرة في الولايات المتحدة في عام 2005 إلى ما بين 1.6 و2.8 تريليون دولار.

وأوضحت دائرة أبحاث الكونغرس "إن الولايات المتحدة فريدة في كونها أكبر مستثمر مباشر أجنبي في العالم كما أنها أكبر متلقي للاستثمارات المباشرة الأجنبية."

ويعرب بعض الخبراء عن دواعي القلق لديهم حول نسبة الاستثمار في الاقتصاد الأميركي من جانب الحكومات الأجنبية ، الذي بلغ حوالي 16 بالمئة من كافة الاستثمارات الأجنبية في عام 2005.

يذكر أن المستثمرون الأجانب يملكون أكثر من نصف كافة الأوراق المالية التابعة للخزينة الأميركية التي يتم التداول بها بصورة عامة. في عام 2006 كانت اليابان البلد الذي يملك أكبر حصة من الأوراق المالية الطويلة الأجل في الخزينة الأميركية بلغت قيمتها حوالي 644 بليون دولار ، وتليها الصين التي تملك حوالي 350 بليون دولار من هذه الأوراق المالية.

وتؤكد بعض الصناعات الأميركية وممثلوها في الكونغرس أن المصارف المركزية في دول شرق آسيا يستعملون الأوراق المالية للخزينة الأميركية للتلاعب بمعدلات صرف

نسبة الدين العام من الناتج الاقتصادي أعلى في العديد
من البلدان ولكن ليس في جميعها.

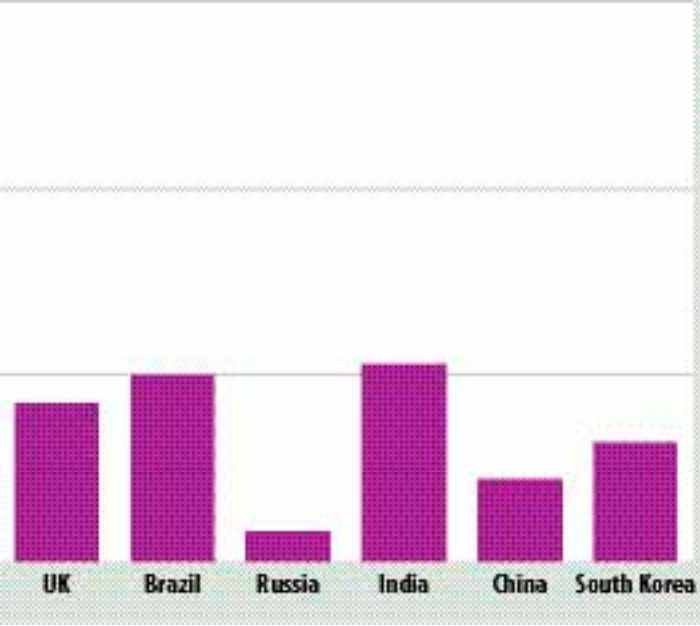

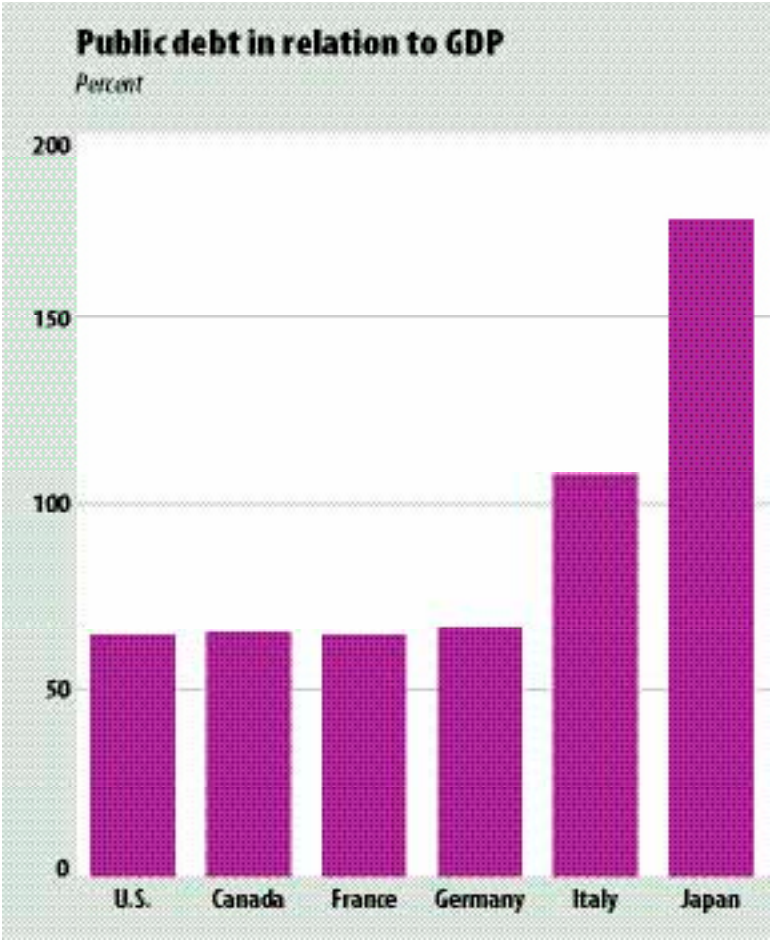
Public debt in relation to GDP
Percent
200
150
100
50
0
U.S.
Canada
France
Germany
Italy
Japan

العملات الأجنبية بغية تعزيز الصادرات إلى الولايات المتحدة.

وقالت دائرة أبحاث الكونغرس "إن الحكومات الأجنبية تستعمل أحياناً مثل هذه الأصول إما من خلال أعمال منسقة أو من قبلها بالذات للتأثير على سعر صرف الدولار بالعملات الأجنبية."

يخشى بعض الخبراء من أن عمليات البيع السريع من قبل حكومات أجنبية لأصولها الأميركية قد تحدث مشكلة خطيرة للاقتصاد العالمي. وقد تحاول حكومات أجنبية معادية أن تطلق عملية انسحاب منسقة من أسواق الأوراق المالية الأميركية بغية الإخلال باستقرار الاقتصاد الأميركي ، أو قد تقرر حكومات أجنبية استثمار أموالها خارج الولايات المتحدة في حال شهدت قيمة أصولها الأميركية هبوطا حادا.

وفي هذه الأثناء ، أبقت كل هذه الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الأسواق الأميركية معدلات الفائدة والأسعار الأميركية أدنى مما قد تكون عليه بخلاف ذلك ، كما أنها تعزز الاستهلاك الهائل للسلع ، بما في ذلك الواردات. وقد ارتفع العجز في الحساب الجاري الأميركي بشكل مطرد ، ما عدا في عام 1991 ، من حوالي 12 بليون دولار عام 1982 إلى 856.7 بليون دولار عام 2006.

يقول تقرير نشره البنك الدولي "إن العجز في الحساب الجاري الحالي الأميركي يموله بدرجة كبيرة الفائض في الحساب الجاري مع الصين والاستثمارات المتزايدة من قبل البلدان الرئيسية المصدرة للنفط."

وبحلول نهاية العام 2005 ، كان المقيمون في الولايات المتحدة يمتلكون حوالي 9.6 تريليون دولار من الأصول الأجنبية في حين كان المقيمون في دول أجنبية يمتلكون حوالي 12.5 تريليون دولار من الأصول الأميركية. وكانت النتيجة أن ما يسمى بالوضع الاستثماري الدولي الصافي للولايات المتحدة وصل إلى مجموع سلبي بلغ 2.8 تريليون دولار عام 2005.

وفي العام 2006 ، وللمرة الأولى منذ تحول الوضع الاستثماري الصافي إلى السلبي عام 1986 كسب الأجانب دخلاً أكبر من استثماراتهم في الولايات المتحدة ، مما كسبه المستثمرون الأميركيون من أصولهم في الخارج.

وقد لخص المجلس المعني بالقدرة التنافسية الوضع قائلا "إن المدخرات الأجنبية ببساطة تمول الاستهلاك الأميركي الذي بدوره يدفع قدماً النمو الأجنبي الذي تقوده الصادرات. وهذا الوضع له منفعة متبادلة على المدى القصير ولكنه يزيد من احتمال حدوث أزمة مالية عالمية."

إذاً ما هي الخطوة التالية بالنسبة للاقتصاد الأميركي ؟

في حركة دائمة

لا تستمر بالطبع إلى الأبد التوسعات الاقتصادية ، فمنذ العام 1854 مر الاقتصاد الأميركي عبر 32 دورة من التوسع والانكماش. وفي الأزمان الحديثة أصبحت التوسعات أطول مدة والانكماشات أقصر في معدلها الوسطي. في الدورات العشر للأعوام 1945-2000 ، دام متوسط التوسعات 57 شهراً ودام متوسط الانكماشات 10 أشهر ، وخلال كافة الدورات ال32 ، بالمقارنة ، بلغ متوسط طول التوسعات 38 شهراً ومتوسط طول الانكماشات 17 شهراً.

تشكل الإنتاجية المتزايدة باستمرار ، أي إنتاج العامل بالساعة ، الأسلوب الوحيد لتحقيق التوسع الاقتصادي والارتفاع في المداخيل المتزايدة باستمرار. تباطأ تحقيق المكاسب في الإنتاجية الأميركية منذ ان بلغت ذروتها عام 2002.

يزداد قلق العمال الأميركيين من الطبقة المتوسطة بشأن أمن العمل وهم يواجهون

تغييرات تكنولوجية متواصلة ومنافسة من عمال أجانب يعملون بأجور منخفضة. وفي حين يروج معظم علماء الاقتصاد من غير لبس للمكاسب الهائلة التي تولدها التجارة ، يحذر عدد صغير منهم ولكنه يتزايد بصورة مطردة من مخاطر انتقال عشرات الملايين من الوظائف الأميركية إلى بلدان أجنبية واحتمال ان تخسر الولايات المتحدة حتى صناعات بكاملها.

مع ذلك يبدو من غير الممكن تقريباً التفكير بالتراجع عن الاندماج في الاقتصاد العالمي. مثلت تجارة المسارين في السلع والخدمات نسبة 27 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي الأميركي عام 2005 ، بارتفاع من نسبة 11 بالمئة عن عام 1970. وباتت وظائف ما لا يقل عن 12 مليون عامل أميركي تعتمد على الصادرات.

معظم العمال الأميركيين، ومن جملتهم هؤلاء الموظفون في شركة فيرشايلد سمي كونداكتور عليهم مواجهة التغيير التكنولوجي المتواصل

يأمل مشاركون في معرض للممن أقيم في مدينة نيويورك بإيجاد تلك الفرصة الا قتصادية التالية

وفي حين ان العديد من العمال الأميركيين يواجهون تحديات كبيرة مستقبلاً، فالتحدي الأهم هو الحصول على تعليم وتدريب ملائمين. يعتبر المتفائلون ان الولايات المتحدة في وضع جيد للاستفادة من اقتصاد عالمي يتغير باستمرار نظراً لسجلها القوي في التكيف مع التغيير.

يقول المجلس حول المنافسة: "سوف تُشكِّل الولايات المتحدة بصورة لا يمكن تجنبها تقريباً جزءاً أصغر من اقتصاد عالمي متنام بسبب التغييرات الهيكلية الجارية عبر الكرة الأرضية. ولكن ليس هناك أي سبب يمنع الولايات المتحدة من الاحتفاظ بوضعها كأكثر بلد مزدهر في العالم.

مسرد مصطلحات اقتصادية

أصل (أصول) (Asset): ملكية ذات قيمة ، تقاس عادة لناحية قيمتها المالية.

الميزان التجاري (Balance of Trade): ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لأي دولة متلعق بالمستوردات والصادرات ، أي التجارة بالسلع والخدمات ، عبر فترة زمنية محددة. فإن تجاوزت صادرات السلع مستورداتها يقال إن الميزان التجاري في وضع فائض وإذا تجاوزت المستوردات الصادرات يقال ان الميزان التجاري في وضع عجز.

سند (Bond): شهادة تعكس وعد شركة بأن تدفع لحامل السند فائدة دورية حتى التاريخ المحدد لاستحقاق تسديده ودفع مبلغ ثابت عند التاريخ المحدد لاستحقاق التسديد.

عجز الموازنة (Budget deficit): المبلغ السنوي الذي يتجاوز فيه الإنفاق الحكومي الدخل الحكومي.

فائض الموازنة (Budget surplus): المبلغ السنوي الذي يتجاوز فيه الدخل الحكومي الإنفاق الحكومي.

رأس المال (Capital): التجهيزات المادية (الأبنية ، والمعدات ، والمهارات البشرية) التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات. تستعمل هذه الكلمة للإشارة إلى الأسهم ، وسندات الدين ، والرصيد النقدي للشركات.

الرأسمالية (Capitalism): نظام اقتصادي تكون فيه وسائل الإنتاج مملوكة من قبل الأفراد وخاضعة لسيطرتهم ويتميز بالمنافسة وبدافعية الربح.

البنك (المصرف) المركزي (Central bank): السلطة النقدية الرئيسية لأي بلد ، يكون

مسؤولاً عن وظائف رئيسية مثل إصدار العملة وتنظيم الائتمان وإمداده في الاقتصاد.

مصرف تجاري (Commercial bank): مصرف يقدم مجموعة واسعة من حسابات الإيداع تشمل الحسابات الجارية ، وحسابات التوفير ، وحسابات الودائع لأجل ، ويقدم القروض إلى الأفراد وشركات الأعمال ، بعكس مصارف الاستثمار مثل شركات الوساطة المالية التي تنخرط بوجه عام بتنظيم بيع الأوراق المالية الصادرة عن الشركات أو البلديات.

الطلب (Demand): الكمية الإجمالية للسلع والخدمات التي يريد المستهلكون شراءها ويكونون قادرين على شرائها بجميع الأسعار المتاحة خلال فترة زمنية معينة.

كساد (Depression): هبوط حاد في النشاط الاقتصادي العام من حيث الحجم و/أو طول فترة الهبوط الاقتصادي.

إلغاء التنظيمات (Deregulation): إلغاء وسائل الرقابة الحكومية على صناعة.

مؤشر داو جونز لمتوسط أسهم الشركات الصناعية (Dow Jones Industrial Average): مؤشر لأسعار الأسهم ، يستند إلى أسعار 30 سهما رئيسيا ، يستخدم بصورة شائعة لتحديد الاتجاهات العامة في أسعار الأسهم والسندات المالية في الولايات المتحدة.

النمو الاقتصادي (Economic growth): زيادة قدرة دولة على إنتاج السلع والخدمات.

التجارة الإلكترونية (Electronic commerce): الأعمال الاقتصادية التي تجري عبر الشبكة العنكبوتية.

سعر صرف العملة (Exchange rate): المعدل ، أو السعر ، الذي يتم عنده تبادل عملة بلد بعملة بلد آخر.

الصادرات (Exports): السلع والخدمات المنتجة محلياً والتي تباع إلى مشترين في بلد آخر.

نظام الاحتياط الفدرالي (Federal Reserve System): الهيئة النقدية الرئيسية (المصرف المركزي) للولايات المتحدة ، الذي يصدر العملة وينظم إمداد الاعتمادات في الاقتصاد. يديره مجلس حكام من سبعة أعضاء في واشنطن العاصمة ، ويضم 12 بنك احتياط فدراليا إقليميا و25 فرعاً تابعة له.

السياسة المالية (Fiscal policy): قرارات الحكومة الفدرالية حول كمية المال الذي تنفقه وتجمعه على شكل ضرائب من أجل تحقيق التوظيف الكامل في اقتصاد غير تضخمي.

التجارة الحرة (Free trade): غياب التعريفات الجمركية والأنظمة المصممة لتنفيذ أو منع التجارة بين الدول.

الناتج المحلي الإجمالي (Cross domestic product): القيمة الإجمالية لإنتاج أو دخل ، أو إنفاق ناتج ضمن الحدود المادية لدولة ما.

الرأسمال البشري (Human capital): الصحة ، والقوة ، والتعليم ، والتدريب والمهارات التي يأتي بها الناس إلى وظائفهم.

المستوردات (Imports): السلع أو الخدمات المنتجة في بلد آخر التي تباع محلياً.

التضخم (Inflation): نسبة الزيادة في المعدل العام لأسعار جميع السلع والخدمات (يجب عدم خلط هذا مع الزيادات في أسعار سلع معينة بالنسبة لأسعار سلع أخرى).

الملكية الفكرية (Intellectual property): الملكية ، كما تثبتها براءات الاختراع ، والعلامات التجارية ، وحقوق النشر التي تعطي حق امتلاك ، أو استعمال ، أو التصرف بمنتجات أبدعتها عبقرية البشر.

الاستثمار (Investment): شراء أوراق مالية ، مثل الأسهم او السندات.

القوى العاملة (Labor force): كما تقاس في الولايات المتحدة ، العدد الإجمالي للناس الموظفين او الباحثين عن عمل.

السوق (Market): مكان يحدد فيه البائعون والمشترون أسعاراً لمنتجات مماثلة أو متشابهة جداً ويتبادلون فيه السلع أو الخدمات.

اقتصاد السوق (Market economy): الاقتصاد القومي لبلد ما الذي يعتمد على قوى السوق من أجل تحديد مستويات الإنتاج ، والاستهلاك ، والاستثمار ، والتوفير بدون التدخل من جانب الحكومة.

السياسة النقدية (Monetary policy): أعمال يقوم بها بنك الاحتياط الفدرالي للتأثير على تيسر وكلفة الأموال النقدية والائتمانية ، كوسيلة للمساعدة في تعزيز نسبة عالية في التوظيف ، والنمو الاقتصادي ، واستقرار الأسعار ، ونمط مستدام من المعاملات الدولية.

الإمداد النقدي (Mony supply): كمية الأموال النقدية (العملة المعدنية ، العملة الورقية ، والحسابات الجارية) التي يتم تداولها في الاقتصاد.

صندوق استثمار مشترك (Mutual fund): شركة استثمار تقدم باستمرار اسهما جديدة وتشتري اسهما موجودة عند الطلب وتستعمل رأسمالها للاستثمار في أوراق مالية متنوعة لشركات أخرى. يتم جمع الأموال من الأفراد لاستثمارها نيابة عنهم في محافظ متنوعة من الأسهم.

العقد الاقتصادي الجديد (New Deal): برنامج إصلاحي اقتصادي أميركي وضع في الثلاثينيات من القرن العشرين للمساعدة في إخراج الولايات المتحدة من فترة الكساد الكبير.

حاجز من غير التعريفات (Nontariff barrier): إجراءات حكومية مثل أنظمة الرصد للمستوردات وفرض الرسوم المتغيرة عبر التعريفات الجمركية التي تقيد المستوردات او تملك إمكانية تقييد التجارة الدولية.

الإنتاجية (Productivity): نسبة الإنتاج (السلع والخدمات) التي تنتجها وحدة من العامل الإنتاجي (للموارد الإنتاجية) خلال فترة زمنية معينة.

الحمائية (Protectionism): الاستخدام المتعمد أو التشجيع لفرض التقييدات على المستوردات لتمكين المنتجين المحليين غير الأكفاء نسبياً على المنافسة بنجاح مع المنتجين الأجانب.

تكافؤ القوة الشرائية (Purchasing power parity): نسبة التحويل إلى عملة مشتركة تعادل القوة الشرائية لعدة عملات مختلفة.

ركود (Recession): هبوط ذو شأن في النشاط الاقتصادي العام يمتد عبر فترة زمنية معينة.

التنظيم (Regulation): الصياغة والإصدار من وكالات مخولة لقواعد او أنظمة معينة ، بموجب القوانين السائدة ، لعمل وهيكلية صناعة معينة او نشاط معين.

الإيرادات (Revenue): المدفوعات التي تستلمها شركات الأعمال من بيع سلع أو خدمات.

الأوراق المالية (Securities): شهادات ورقية (أوراق مالية محددة) او سجلات إلكترونية (أوراق مالية على شكل إدخال قيود حسابية) تثبت ملكية حق المساهمة (أسهم) أو الالتزام بدين (سندات).

لجنة الأوراق والمبادلات المالية (Securities and Exchange Commission): وكالة

مستقلة ، غير حزبية ، شبه قضائية تتولى مسؤولية تطبيق القوانين الفدرالية المتعلقة بالأوراق المالية. القصد من هذه القوانين هو حماية المستثمرين وضمان إمكانية وصولهم إلى الكشف عن جميع المعلومات المادية المتعلقة بالأوراق المالية المتداولة بصورة علنية.

الخدمة (Service): النشاطات اقتصادية ، كالنقل والأعمال المصرفية ، والتأمين ، والسياحة ، والاتصالات ، والإعلان ، والتسلية ، ومعالجة البيانات والاستشارات ، التي تستهلك اعتيادياً حالما يتم إنتاجها بعكس السلع الاقتصادية التي تكون ملموسة بدرجة أكبر.

الاشتراكية (Socialism): نظام اقتصادي تكون فيه وسائل الإنتاج الأساسية مملوكة ومسيطر عليها بصورة أولية جماعياً ، ويكون ذلك في العادة من جانب الحكومة بموجب نوع من نظام التخطيط المركزي.

التنظيم الاجتماعي (Social regulation): تقييدات تفرضها الحكومة مصممة لإحباط او لمنع سلوك مؤذ من جانب الشركات (مثل تلويث البيئة او تشغيل عمال في أوضاع عمل خطرة) او لتشجيع السلوك الذي يعتبر مرغوبا به اجتماعياً.

الضمان الاجتماعي (Social Security): برنامج تقاعد للحكومة الأميركية يقدم فوائد للمتقاعدين تستند إلى مساهماتهم المالية الشخصية ومساهمات أصحاب عملهم في البرنامج عندما يكونون يعملون.

ركود تضخمي (Stagflation): حالة اقتصادية تتمثل في التضخم المتواصل مع الركود في نشاط الأعمال.

أسهم (Stock): اسهم ملكية في أصول شركة.

سوق المبادلات المالية (Stock exchange): سوق منظم لشراء وبيع الأسهم والسندات

المالية.

إعانة حكومية (Subsidy): فائدة اقتصادية ، مباشرة او غير مباشرة ، تمنحها الحكومة إلى منتجين محليين لسلع او خدمات كثيراً ما يكون القصد منها تعزيز وضعهم التنافسي مقابل شركات أجنبية.

الإمداد (Supply): جدول يظهر الكمية التي يرغب المنتجون ويقدرون فيها على البيع وفق جميع الأسعار المتاحة خلال فترة زمنية معينة.

تعريفة (جمركية) (Tarriff): رسم يفرض على السلع المنقولة من منطقة جمركية إلى أخرى ان لأغراض الحماية او لتوليد الإيرادات.

Photo Credits:
Inside front cover and page 1: Roberto Borea/AP Images. 8: Sandra Milburn/The Hutchinson News/AP Images. 12: Ric Feld/AP Images. 17: Mary Butkus/AP Images. 20: Tony Avelar/AP Images. 22: Claire Chandler/Alaska Journal of Commerce/AP Images. 24, 43: Paul Sakuma/AP Images. 28, 63: Mark Lennihan/AP Images. 29: Gene Blythe/AP Images. 31: Damian Dovarganes/AP Images. 32: Rich Pedroncelli/AP Images. 39: Karen Bleier/AFP/Getty Images. 40: Kevork Djanseizan/AP Images. 42: Rick Bowmer/AP Images. 44: Richard Vogel/AP Images. 51: Ed Andrieski/AP Images. 54: David J. Phillip/AP Images. 62: Joan Seidel/AP Images.
Graph sources:
Pages 4 - 5, 14 - 15, 26 - 27, 46 - 47, 52 - 53, 58 - 59: U.S. Central Intelligence Agency (CIA)Pages 9, 10: U.S. Department of Commerce

Editor-in-Chief—George Clack
Executive Editor—Mildred Neely
Managing Editor—Bruce Odessey
Cover Designer—Min-Chih Yao
Graphics Designer—Vincent Hughes
Photo Research—Maggie Johnson Sliker
Graphic Designer—Sylvia Scott

مكتب برامج الإعلام الخارجي
وزارة الخارجية الأميركية
http://www.america.gov/ar